

تلتزم السلطة الفلسطينية بالاعتراف بأهمية عمل المرأة ومساهمتها بالاقتصاد الوطني، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية قدراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وثيقة حقوق المرأة باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية رقم ٦

هوية

12 May NO 319

١٢ أيار العدد ٣١٩

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2010

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن



صوتنا

الوحدة الوطنية هي الرد

ما يسمى بقرار ١٦٥٠ ليس قراراً، إنما هو أمر عسكري، يستند إلى الفكر الإحلالي، الذي يتعامل مع الفلسطينيين كمقيمين وليس كمواطنين أصليين في هذه البلاد، ولذلك يتحكم هذا الفكر في مكان الإقامة، ويحدد إذا ما كانت هذه الأسرة تسكن في القدس أو في الناصرة أو في غزة أو خارج الأراضي الفلسطينية، وإذا ما كان الرجل يسكن مع عائلته، أو المرأة تسكن مع زوجها.

القرارات والأوامر العسكرية هي التي تقسم الفلسطينيين ونحن دون أن ننتبه، نصبح حاملي هويات زرقاء، أو خضراء، وغير ذلك من الألوان. وبدلاً من أن تكون هويتنا موحدة كدلالة على فلسطينيتنا، تتحدد هويتنا بلون الهوية. وبدلاً من أن يدل لون هويتنا أننا من فلسطين أو في الأراضي الفلسطينية، يصبح مكان السكن هو هويتنا. ولا يجوز تغيير المكان دون أن يسجل ذلك في الهوية. الهوية التي نحملها والتي تعرف علينا هي هوية تقسم الهوية الوطنية. وربما كان رمي الهويات أثناء الإنتفاضة الأولى، الذي يعبر عن رفض الهوية التي يفصلها المحتل، الذي يسعى إلى طمس الهوية الفلسطينية، وإلى فك ارتباط الفلسطيني بأرضه. وقد سعى الإحتلال إلى تحقيق هذا الغرض، من خلال تهجير السكان، ومصادرة أراضيهم. تلك السياسة التي بدأت قبل عام ١٩٤٨. فمنذ العام ١٩٢٢ وحتى العام ١٩٤٧، تم اقتلاع حوالي ١٥٠٠٠٠ فلسطيني من أرضهم، وفي الفترة ما بين ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩، تم تهجير نحو ٩٠٠٠٠٠ فلسطيني، معظمهم بقوا لاجئين في فلسطين لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم أو قراهم التي تم تدميرها بالكامل. لم تتوقف سياسة التهجير، بل الإحتلال حتى اليوم. فحتى أراضي الضفة الغربية صودر نحو ٤٧٪ منها، بغرض بناء الجدار العنصري. كما أن سياسة هدم البيوت وتوسيع المستوطنات، كلها تصب في هذا الفكر الإحلالي لشعب مكان شعب. ومن الواضح أن هذا الفكر لن يسمح بقيام دولة فلسطينية لها سيادة، وسوف يعمل بكافة الطرق لتضييق الخناق على الفلسطينيين، لدفعهم قسراً إلى الهجرة.

في ضوء ذلك، نرى أن التعبئة حول المقاطعة لها أهميتها في الرد على الإقتصاد الإحلالي، كما نرى أن الوحدة الوطنية هي الرد على تقسيم الهوية، هذا الهدف الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه. فهل نكون على مستوى المسؤولية، من أجل لم شمل الشعب الفلسطيني، وإعطاء الأمل بالمستقبل؟



طاقم شؤون المرأة

قانون العمل يضمن حقوق العاملات ولكن بلا تطبيق

رام الله، خاص

إضاءات

تعليقا على هذه الأرقام، تقول الباحثة نائلة عودة، من جمعية المرأة العاملة في فلسطين، أن العاملات في القطاع الحكومي ومع الشركات والمؤسسات الخاصة، لا يعانين من مشاكل في مجال عملهن، إلا أن المشاكل الكبرى للمرأة العاملة تتركز في القطاعات الأخرى.

وأهم هذه القطاعات التي تشكل المرأة فيها النسبة الكبرى، كما تقول نائلة هي قطاعات الخياطة والسكرتاريا والمشاغل ورياض الأطفال، في حين تشغل المرأة النسبة الأكبر في القطاعات الحكومية، مثل قطاعات التمريض والصحة والتعليم. وبالرغم من سن قانون العمل الفلسطيني لعام ٢٠٠٠، تقول نائلة أن معظم أرباب العمل لا يتقيدون به، بما يتعلق بالحقوق المترتبة عليهم للعاملات في القطاعات المختلفة.

ومن أهم هذه الحقوق كما تقول الباحثة عودة، هي التقييد بساعات العمل والحد الأدنى للأجور، وأيام العطل والإجازات والتقاعد.

عن سبب عدم تطبيق القانون، تحدد عودة سببين أساسيين، هما الاحتلال والعمليات العسكرية التي تقوم بها في الضفة الغربية والقطاع، التي تخلق نوعاً من عدم الاستقرار. إلى جانب هذا العامل، ترى نائلة أن هناك خللاً كبيراً في عمل وزارة العمل الفلسطينية في هذا الإطار، وذلك لعدم وجود آلية للتفتيش على أماكن العمل وتطبيق بنود القانون على العاملين والعاملات.

تشير نائلة إلى أن الحاجة وقلة فرص العمل، تجبر النساء على القبول بالعمل لساعات طويلة وأجور متدنية، دون الاعتراض أو التفكير بالشكوى، وخاصة في ظل ارتفاع حالات الفقر والبطالة.

وقالت نائلة أن معظم النساء العاملات يعلن أسرهن في ظل موت الزوج أو غيابيه، أو المعيل للأسرة، مما يجعل النساء يتمسكن بعملهن، دون النظر إلى حجم الانتهاكات لقانون العمل. أشارت نائلة إلى نموذج بسيط لمعاناة العاملات، حيث يوجد في منطقة رام الله وحدها ٨٠٠ صالون تجميل، معظم العاملين فيها من النساء، بالرغم من شروط العمل السيئة، حيث لا تحديد لساعات العمل، ولا تقييد بإجازات أو حد أدنى للأجور.



٢٠٠٩ ٢٦,٤% حيث وظفت أنشطة الخدمات النسبة الأكبر منهن ٦١,٨% من النساء العاملات، وتلاها قطاع الزراعة حيث استحوذ على ٢٠,٥% من النساء العاملات. تشير الإحصاءات أيضاً إلى وجود ٨,٤% من النساء الفلسطينيات القادرات على العمل والإنتاج خارج سوق العمل.

وبحسب جهاز الإحصاء، فإن ٢,٧% من النساء العاملات، يحصلن على إجازات أمومة مدفوعة الأجر في القطاع الخاص، في حين أن أكثر من ٩٠% من العاملات بأجر في القطاع الحكومي، يحصلن على معظم الحقوق والامتيازات كالإجازات المرضية والمكافآت والإجازات السنوية وإجازات الأمومة.

بعد عمل استمر ١٧ عاماً في مجال رياض الأطفال في قريتها قراوة بني زيد، اتخذت السيدة سحر محمد خطوة للتقدم قدماً لحل مشاكل تعرضت لها وما زالت في هذه المهنة التي أحببتها دوماً.

شكلت مع قريباتها نقابة «رياض الأطفال»، للدفاع عن حقوق العاملات في هذه المهنة «الإنسانية» كما قالت: «معلمات الروضات هن من يؤسسن لجيل كامل، ولا يختلف دورنا عن دور المدرسات في المدارس، وبالتالي يجب منحنا نفس الحقوق الممنوحة لهن».

وضعت سحر وزميلاتها جملة من الأهداف لتحقيقها، أهمها العمل على حل مشاكل العاملات في القطاع، ومحاولة لتحسين ظروفهن المهنية، ليتمكن فيما بعد تقديم أفضل ما لديهن.

تتمحور مطالب سحر وقريباتها بتطبيق الحد الأدنى من الأجور، وضمان حقوقهن بتحديد ساعات العمل والإجازات السنوية والمرضية والولادة، واشتراط توقيع العقود عند البدء بالعمل.

وقالت سحر أنها ومن خلال النقابة، توجهت لوزارتي التربية والتعليم والمجلس التشريعي لإقرار هذه الحقوق من خلال سن قانون، إلا أنها لم تستطع أن تحقق شيئاً حتى الآن.

تتلقي سحر راتباً شهرياً، بعد كل هذه السنوات من العمل في المجال لا يتعدى ٧٠٠ شيكلاً، في حين تتقاضى أخريات ٣٠٠ و ٥٠٠ شيكلاً فقط، في حين لا تتمتع أي منهن بإجازات مرضية أو سنوية أو ولادة، حيث تضطر إلى العمل أو توفير بديل للعمل مكانها وعلى حسابها الشخصي.

أرقام وإحصاءات

حال سحر وزميلاتها في مهنة رياض الأطفال، كحال العاملات في كل قطاعات العمل غير الحكومية، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء، فإن نسبة العاملات بلغت ١٥,٥% من مجمل القوى العاملة خلال العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ١٥,٢% في العام ٢٠٠٨.

في حين بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة ٣٦,٧% بواقع ٦٢,٥% للذكور مقابل ١٢,٢% للإناث. بلغت البطالة في قطاع العاملات في العام

حكايات شاقّة لنساء في سوق العمل

غزة-أحلام أحمد

الجلسة، منتظرة زيوماً بيتاع منها بعض الأغراض. تقول حول عملها: «استقل أبنائي الكبار بأعمالهم وتجارتهم، وبقي إبراهيم أصغر أبنائي يعيش معي في نفس المنزل، وهو يعاني من إعاقة خلقية، يأتي إلى السوق مبكراً، ولكنه لا يستطيع الجلوس وقتاً كبيراً، فأتى إلى هنا منذ سنوات لأساعده وأجلس مكانه ليرتاح بعض الساعات في المنزل، ومن ثم يأتي ليكمل عمله لأعود راجعة إلى المنزل».

وتضيف أم العبد: «العمل ليس جديداً علي، ولم يكن نتيجة ظروف إبراهيم ابني، أنا أساعد زوجي قبل وفاته منذ زمن بعيد، من بداية زواجي بأبي العبد، كانت ظروفنا المادية صعبة للغاية، وعملت في عدة أعمال لأساعد في إعالة أسرتي، فقد عملت في كطف الثمار في المزارع في الداخل الفلسطيني، وانتقلت بعدها للعمل في مصنع للبطاطس في منطقة قريبة من مدينة عسقلان، واستمرت رحلتي مع العمل، بعد أن تحول نشاط زوجي إلى بيع الأدوات المنزلية، فكنت أساعده في فتح الدكان وترتيب الأغراض والمكوث مكانه، في الوقت الذي كان يأخذ معه بعض البضائع، ويدور بها على الأحياء القريبة لبيعها».

وتكمل أم العبد روايتها وحكايتها مع العمل، وتقول: «رحلة عناء طويلة هي تلخيص لمشوار حياتي، فلم أرتح ليوم واحد، وكان مطلوب مني دائماً مشاركة زوجي وأبنائي في تحصيل لقمة العيش، وكان يجب علي بعد انتهاء العمل العودة إلى البيت لتحضير الطعام وتنظيف البيت والقيام بكل الأعمال المنزلية، وحتى الآن وأنا أبلغ الستين من عمري، أقوم بنفس الدور الذي لا أعرف أهو فرض علي أم اخترته أنا لنفسني».

وتحدثنا أم العبد عن ظروفها قائلة: «أمضي ساعات طويلة أمام البسطة، وربما ينتهي اليوم ولا يأتي مشتر واحد، فالظروف صعبة على الجميع، وإقبال الناس على الشراء لم يعد كما كان، فهناك مصاريف يتم توفيرها لأموهم، وهذا بالتالي يؤثر على دخلي أنا وابني إبراهيم، الذي لا يستطيع العمل في أي مهنة أخرى بسبب إعاقته، التي تجبره على الجلوس هنا في السوق، وفي بعض الأحيان لا يقوى أيضاً على الجلوس لفترة طويلة، والمصاريف من مآكل وملبس ودراسة لا ترحم، ويبقى المطلوب فوق حجم الداخل، وهذا يعد معاناة جديدة». لا تسعد أي منهن في عملها، ربما لو توفرت لهن الظروف لكان الحال أفضل مما هن فيه، سنوات عمر تتسرب من بين أيديهن، كأنها قطرات من الماء، يركضن خلف لقمة العيش، ويبقى قهر الحياة أقوى مما يحتملن، إلا أنهن مضطرات للعمل، وجميعهن يبحثن عن يوم واحد للراحة.

ولو كان ذلك بطريقة صعبة. على جانب الطريق الساحلية في مدينة دير البلح وسط القطاع، تجدها جالسة تباع أسماكاً، يطول مكوئها يوماً حتى أصبحت علامة مميزة لدى المارة. شيماء فتاة لم تتجاوز العشرين، تسامر زبائنها، ويدور الحديث معهم بين شد وجذب في البيع والشراء، وتتحمل عبء حياة عائلتها، مع أخ لها يعمل في نفس المهنة. تقول: «أنا الثانية في الترتيب بين أشقائي وشقيقاتي العشرة».

أعمل في بيع الأسماك مع أخي الذي يكبرني، وكل واحد منا له مكانه، كي نكسب أكبر عدد من الزبائن، أجلس في هذا المكان على الطريق الساحلية بموازاة شاطئ البحر عند مدخل المدينة، لكثرة العابرين ذهاباً وعودة، أصبح الناس يعرفونني، وآخرون يأتون لي بالاسم كلما احتاجوا أسماكاً، أبيع بأسعار متوسطة، وأقنع بأن قليلاً دائم، خير من كثير منقطع، تعلمت فنون البيع، وأصبحت كما يقولون «بنت سوق». تكمل حكايتها بالقول: «توفي والدي، ولم نجد أنا وإخوتي شيئاً نعتاش منه، اضطر أخي الأكبر لترك الدراسة والنزول إلى سوق العمل، إلا أنه في ظل الظروف الحالية، لا يكاد يكفي ما يكسبه لإعالة بعضنا، ولهذا نزلت أنا للبيع، كانت المهنة الأسهل التي يمكن أن أعمل بها، لأن عمل والدي كان صياداً، وعلاقتنا بالبحر والسماك قديمة، نشترى السمك من أصدقاء والدي القدامى، ونبيعه مرة أخرى للزبائن، إلا أن المكسب يقل عن السابق، ومع الوقت يزداد الحال صعوبة، فالصيد لم يعد وفيراً كالسابق، بسبب إجراءات الاحتلال واستهدافه الصيادين، وانقطاع أنواع كثيرة مرغوبة، وارتفاع أسعار بعضها، مما يقلل الطلب عليها، كما لا يمكننا حفظ الأسماك التي لا تباع، فنحن مضطرون للوقوف حتى نفاذ بضاعتنا، وكل ما يعود للمنزل يعني لنا خسارة».

وتقول شيماء بينما كانت منشغلة في البيع لأحد الزبائن: «يأخذ البيع والشراء مني حياتي، وأكاد لا أهتم بنفسني، فأصحو كل يوم إلى العمل وأعود في وقت متأخر، لا أفكر في شيء سوى الأكل والنوم، لأعود في اليوم التالي إلى ذات البرنامج، الذي لم يتغير منذ بدأت العمل، أحسست بداية أنها مسؤولية صعبة أن أقف بمفردي في الشارع أبيع المارة، وأعرض بضاعتي على العابرين من المكان، وأن أحافظ على نفسي من تطفل البعض، مضى سنتان وأنا هنا وشهرتي تزداد يوماً بعد آخر، وأتحمل كل هذا من أجل لقمة العيش».

تعيل ابناً معاقاً

الحاجة أم العبد، تساعد ابنها إبراهيم في البيع على بسطة الأدوات المنزلية، على كرسي صغير متهاك، تجلس بجانب بضاعتها، تضي ساعات على ذات

ما بين الإحباط والأمل، تتأرجح رحلة المثابرة للعيش بكرامة، دون الحاجة لمد اليد لأحد، وإذا كان الحديث عن النساء، يصبح الأمر أكثر صعوبة، ويزيد حجم التحدي. صراع مرير تخوضه شريحة نسوية عريضة، للحصول على لقمة عيشهن، في ظل وضع اقتصادي معدوم، وقسوة ظروف اجتماعية لا ترحم أنوثتهن وضعفهن، حكايات صاغت رحلة كفاحهن وإصرارهن، ولكل منهن قصة تروى.

التنوع والبقدونس

في سوق المخيم في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، تجول بنظرك بين زحمة الوجوه، لتجد حكاية أم عيد بائعة الخضار حاضره ومرسومة على تجاعيد وجهها الشاحب من إعياء المرض، هي واحدة ممن فرضت عليهن الظروف العمل، واختارت لنفسها الجلوس في السوق، لتكسب لقمة عيشها وقوت أولادها ولم تمنعها ظروفها من ذلك. بعمر تتجاوز الخمسين بقليل، لا زالت أم عيد تجد في بدنها قوة، تمكنها من الوقوف وراء بسطتها الصغيرة على طرف السوق، لتبيع التنوع والبقدونس، وتنادي بصوت لا يخالفه خجل على بضاعتها الرائجة. بكل الهومو التي حملتها على أكتافها، تروي الحاجة فاطمة عصفور «أم عيد» حكايتها بالقول: «فقدت زوجي وأصبحت في يوم وليلة أرملة، مطلوب مني أن أعيل أسرة مكونة من خمسة أبناء، لم يترك لنا زوجي أي شيء، فقد كان بائعاً متجولاً لا حرفة له، ضاقت الدنيا في عيني، ولكن حالي لم يطل بالتفكير في البديل، كان السوق القريب من بيتي ملاذني الأول والأخير، خرجت متحدياً عادات المجتمع وتقاليده ابتعت بعضاً من الخضار، واخترت لنفسني مكاناً في طرف السوق وبدأت البيع، كان هذا الكلام قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وكم أكون سعيدة وأنا أعود لأولادي كل يوم ومعني ما يقتاتون به».

وتضيف: «بقدر ما أمتلني الحياة، بقدر ما تغلبت عليها، أعمل إلى هذا العمر، لأنني لا زلت أشعر بان لدي ما أقدمه، كبر أبنائي وتزوج كل منهم، وبقيت أنا بائعة في السوق كما كنت، لا أحب انتظار شيء من أحد ويكفيني من أولادي أن يسألوا عني بين فترة وأخرى».

بنت سوق

أخريات من أعمار مختلفة، يفترشن الأرض ببضاعتهن، واحدة تباع الخضار، وأخرى تباع اللبن وثالثة تباع السمك، تجاهل المجتمع يقوي في أعماقهن رغبة الوصول إلى حياة كريمة، بعد فقدان المعيل بطلاق أو بموت،

أهل الخير والمعارف.

أمام إصرارها على العمل وكسب قوت يومها من كدها وعرق جبينها، حتى لو كانت خادمة في البيوت، وبالفعل طلبت إحدى العائلات الثرية عاملة في بيتهم، تقول أم فراس: «ذهبت إلى العمل في اليوم الأول، وإذ بأصحاب البيت يطلبون مني فوق طاقتي من العمل، فليس المطلوب تنظيف وترتيب فقط كما علمت مسبقاً، ولكن المطلوب هو أكثر من ذلك، أرهقوني واستغلوني أسوأ استغلال، في أعمال تحتاج لجهد عضلي وقوة حديدية، مثل إزاحة الأثاث وخلافه، حينها شعرت بالإهانة والذل، عدا عن أجرة اليوم كانت ٢٠ شيكل فقط مع كيس حليب لطفلي، لم أستطع العمل بهذه الظروف وبهذه الشروط المحقفة والمذلة، وقلت في نفسي، أفضل أن أعيش في فقر، ولا أعيش بدون صحة وأتعرض لغضروف يعجزني عن خدمة أبنائي، فهم أحق بأن أخدمهم ولي الله، ولكن سأبحث عن عمل آخر يكون أقل قسوة وظلماً واستغلالاً».

في حين لم تجد المواطنة «ر. ي» مفرأ من البحث عن عمل، بعد أن تعطل زوجها عن العمل لمدة ثلاث سنوات، إلى أن وجدت ضالتها في العمل في مطبخ نسوي للأكلات الشعبية، وتطمح «ر. ي»، بأن تتمكن من مساعدة زوجها في مصاريف البيت، وأن يتحقق حلمها في زراعة طفل أنابيب، كي تتمكن من الإنجاب وتحقق حلم الأمومة، بعد أن أجمع الأطباء على أن الحل الوحيد أمامها كي تنجب هو عبر الزراعة.

حنان صيام من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية قالت: «هناك تزايد ملحوظ في عدد النساء المترددات للبحث عن فرص عمل، سيما وسط الطالبات الجامعيات والخريجات، بغض النظر عن طبيعة العمل، حتى وإن كان خدمة منازل أو آذونات في مؤسسات وجمعيات، أو فتح مشاريع صغيرة، منوهة أن نسبة التردد عن العام الماضي بلغت تقريباً ٤٠٪».

وأشارت صيام أن هناك تراجعاً في الإنجازات والمكتسبات التي حققت سابقاً، فيما يتعلق بالحقوق العمالية وتطبيق قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، في ظل تردي الوضع الاقتصادي والحصار، حيث ساهم ذلك في زيادة جشع وطمع أرباب العمل، واستغلالهم لظرف النساء اللواتي يتقدمن لطلب العمل، لافتة أنه هناك فرص عمل متوفرة، وأن نسبة عمالة النساء من حجم القوى العاملة لم تتأثر، ولكن المشكلة في طبيعة الأعمال التي توكل للنساء، كونها أعمال غير مناسبة مع طبيعة وشهادة ومركز المرأة.

وتعرضت صيام إلى معاناة العاملات في الحضانات ورياض الأطفال، حيث ازدادت أوضاعهن سوءاً، وتدنت أجورهن إلى النصف، رغم أنها أصلاً متدنية، ولا تتناسب مع ساعات العمل وحجم الجهد المبذول، رغم أن رسوم الأطفال لم يطرأ عليها أي تغيير، وهذا القطاع يعمل به نسبة كبيرة من النساء، وهذه المهنة محتكره لشريحة النساء.

كما تطرقت صيام إلى شريحة غير قليلة من العاملات في قطاع العمل غير المنظم، مثل خدم المنازل والمزارعات، حيث لا يندرجن تحت أي إطار قانوني يكفل حقوقهن، موضحة أن هذه الشريحة لا تخضع للقانون وتتعرض لانتهاكات لحقوقهن، خاصة فيما يتعلق بالأجر اليومي أو ساعات العمل.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أعلن نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من العام الماضي، في الفترة الواقعة ما بين ١٠/٠٤/٢٠٠٩ و١٢/٣١/٢٠٠٩، كما تمت مقارنة نتائج دورة الربع الرابع ٢٠٠٩، مع نتائج دورة الربع الثالث ٢٠٠٩، ونتائج دورة الربع الرابع ٢٠٠٨. وأشار جهاز الإحصاء الفلسطيني، إلى أن نتائج المسح وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، أن هناك استقراراً في نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، ما بين الربع الثالث والربع الرابع ٢٠٠٩، لتصل إلى ٤١،٥٪ في الربع الرابع ٢٠٠٩، (في حين كانت النسبة ٤١،٤٪ في الربع الرابع ٢٠٠٨). كما حافظت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل على نفس المستوى تقريباً، حيث بلغت ١٥،٤٪ في الربع الثالث ٢٠٠٩، مقارنة مع ١٥،١٪ في الربع الرابع ٢٠٠٩.

وأشارت النتائج إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة قد انخفضت من ٤٢،٣٪ في الربع الثالث ٢٠٠٩، إلى ٣٩،٣٪ في الربع الرابع ٢٠٠٩، في حين ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من ١٧،٨٪ إلى ١٨،١٪ خلال نفس الفترة. وسجلت محافظة الخليل النسبة الأعلى للبطالة من بين محافظات الضفة الغربية، حيث بلغت النسبة (٢٣،٦٪)، تلتها محافظة قلقيلية (٢٣،٤٪)، في حين سجلت محافظة أريحا والأغوار أدنى معدل بطالة بين محافظات الضفة الغربية (٧،١٪)، أما في قطاع غزة فاحتلت محافظة خانينوس أعلى معدل للبطالة (٥٠،٤٪)، يليها محافظة رفح (٣٩،١٪) يليها مدينة غزة (٣٨،٢٪). وبينما بينت النتائج أن أعلى معدل للبطالة، تركز بين فئات الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، وسجلت الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة أعلى نسبة للبطالة، حيث وصلت إلى ٤٠،٤٪ (بواقع ٣٠،٣٪ في الضفة الغربية، و٦٠،٥٪ في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، وبلغت ٣٨،٢٪ (بواقع ٣٢،٣٪ في الضفة الغربية و٥٧،٥٪ في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة وبلغت ٢٩،١٪ (بواقع ١٩،٦٪ في الضفة الغربية و٤٥،٣٪ في قطاع غزة).

وأظهرت النتائج أن أدنى معدل بطالة بين الإناث، سجل بين اللواتي لم ينهين أي سنة دراسية، حيث بلغ ٢،٧٪، بينما سجل أعلى معدل بطالة بين الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر، حيث بلغت نسبة البطالة ٣٧،٥٪، مقارنة مع ١٧،٣٪ للذكور، بينما بلغت أعلى نسبة بطالة بين الذكور للذين لم ينهوا أي سنة دراسية ٣٢،٠٪.



تراجع الانجازات والمكتسبات الحقوقية العمالية

الظرف الاقتصادي يدفع النساء للقيام بأعمال لا تناسبهن

غزة - ماجدة البلبيسي

من العمل، وما أنا الآن أبحث عن عمل آخر، يكون مناسباً لي ومقبولاً اجتماعياً وأسرانياً، وأجد نفسي فيه، وأحقق طموحاتي وشخصيتي، خاصة وأنني عانيت الكثير حتى حصلت على شهادتي الجامعية، ومنذ فترة وجيزة استطعت أن أحرر شهادتي من الأقساط التي كانت مستحقة للجامعة.

أم فراس زوجة في عهدها الثاني، جاءتني متوسلة وهي تحمل رضيعتها بأن أحاول أن أجد لها عملاً، يكفيها ويحنيها ذل السؤال والحاجة، شرحت لي ظروفها الأشد قسوة، كون زوجها عاطل عن العمل، ومقللاً بالديون ولديها أسرة مكونة من ثلاثة أبناء، اثنين كانا يفترض أن يكونا على مقاعد الدراسة، ولكن لظروفها السيئة، بعد أن كانا في إحدى المدارس الخاصة قبل عامين، أصبحا الآن بلا مقاعد للدراسة، والقصة طويلة وفصولها متشعبة.

وتقول: «حاولت تحرير شهادتي طفلي بعد أن ساعدني أهل الخير، وأفلحت في ذلك، ولكنني لم أفلح في إعادة أبنائي إلى إحدى المدارس الحكومية، وتوجهت لوزارة التربية والتعليم، وشرحت لهم قصتي من ألفها إلى يائها، ولكن بعد عدة وعود وزيارات، انقضى العام الدراسي باكلمه، وما زلت أوصل رحلة البحث، كي أعيدهما إلى مقاعد الدراسة».

عرضت عليها المساعدة ولكنها رفضت وبشدة، وطلبت مني مساعدتها في الحصول على أي عمل يحفظ كرامتها، علماً بأنها حاصلة على شهادة الثانوية العامة بامتياز، وهي ابنة شهيد وشقيقة أسير وجريح، ولكن كل ذلك لم يشفع لها بأن تجد عملاً مناسباً لها ولأسرتها، يمكنها من العيش بكرامة.

تقول أم فراس: «عشت قبل ذلك في بيت للإيجار، ولكن تراكمت علينا الأجرة وطردها صاحب البيت، عشت فترة في بيت أمي ولكنه لم يتسع لنا، خاصة وأنه بيت العائلة، بعث جميع أثاث منزلي واكتفيت بأقل القليل، استأجرت منزلاً في مخيم جباليا بسبب رخص الإيجارات هناك، أعيش على المساعدات المتقطعة من

«لم أكن أتوقع في يوم من الأيام بعدما أنهيت دراستي في مجال الإعلام، ومارست العمل الصحافي بشكل جزئي، أن أعمل بائعة في محل تجاري، ولكن الظروف وحالة الحصار وانعدام فرص العمل، دفعنتي كي أعمل بهذه المهنة، التي لم تنسجم وتتناسب مع وضعي وشخصيتي وطموحي».

بهذه الكلمات الحانقة والساخطة، عبرت إحدى الصحافيات الشابات عن موقفها من العمل بهذه المهنة، وعدم رضاها عنها، حيث دفعته ظروفها الخاصة، حيث لا معيل ولا مصدر دخل يؤمن لها احتياجاتها الشخصية، للعمل في مركز تجاري لبيع الملابس.

وتقول: «ترددت في البداية كثيراً قبل القبول بالعمل، ولكن سيف الظرف الاقتصادي كانت له الكلمة والقرار الفاصل في قبولي بهذه المهنة، وهذا العمل اعتبره غير مناسب لي البتة».

وتضيف الصحافية، «العمل لم يكن في يوم عيباً، بل إنه حق وواجب وشرف، ولكن ظروف عملي والساعات الطويلة التي تمتد لعشر ساعات تقريباً، وما رافق العمل من شروط من قبل رب العمل، والقيام بأعمال إضافية كالتنظيف وخلافه، وعدم الراحة حتى في الوقت الذي يفرغ فيه المحل من الزبائن، والبقاء واقفة كنوع من «البرستيج»، وتحريم الجلوس وأخذ قسط من الراحة، عدا عن تدني الأجر، كل ذلك دفعني بأن أرضى بفقرتي وبوضعي الاقتصادي الصعب، وأترك العمل مبكراً بعد تجربة دامت شهراً، شعرت بأنها كانت الدهر كله، من شدة التعب والإرهاك الذي أصبت به».

وتتابع بنبرة سخط وحقن، لما آل إليه وضعها: «كانت أشد المواقف قسوة على نفسي، حينما كنت أقابل صديقاتي في المهنة، حين يأتين إلى المحل للشراء، أشعر حينها بإحراج شديد، وأتمنى أن تنشق الأرض وتبلعني، ويزداد سخطي على الحياة والمؤسسات، لذا قررت أن أنهي هذا السيناريو، وقدمت استقالتي

هل تخضع منشآتنا لشروط السلامة العامة؟



أصف سعيد



أمينة الريماوي



أحمد المجدلاني

المجدلاني: نحن نسعى إلى تطوير جهاز التفتيش في السلامة والصحة المهنية
أصف سعيد: تم الاتفاق مع وزارة العدل بتحديد قضاة مختصين في القضايا العمالية
أمينة الريماوي: للأسف تحل حوادث العمل غالباً على فنجان قهوة

رام الله- امتياز المغربي

تحل على فنجان قهوة، والقانون يفرض غرامة مالية لا تزيد عن مئة دينار على صاحب العمل».

بيئة غير آمنة

وأضافت الريماوي تقول: «إن أبرز القضايا التي تعاني منها النساء على سبيل المثال هي المرافق الصحية، فقد تكون معدومة في بعض المنشآت، وإن وجدت تكون غير صحية، والمشكلة الأخرى هي الأمن والأمان الوظيفي للعمال والعاملات، وهناك موضوع الأجور، لأن تدني الأجور بالنسبة للنساء في سوق العمل، لا يخلق بيئة آمنة، ويؤدي إلى استغلال المرأة، والتفرقة و شق الصف العمالي بين امرأة وأخرى، وإضافة إلى موضوع التحرش والإعتداء، وإذا لم تتجارب تتعرض لمخاطر، وإذا تجاوبت يعطيها مكتسبات أكثر من زميلاتهن، ومجمل هذه القضايا تشكل بيئة غير آمنة للعمال والعاملات، ويكون القانون رادع إذا وضع قانون مطلوب فيه شروط السلامة والصحة المهنية، وهذا يشكل وقاية للإصابات وخسارة الأرواح والعجز، سواء وفاة أو حالات عجز دائمة، تحديداً عند النساء وتحديداً تابعيات هذا العجز الدائم، وبناءً عليه المفترض أن تكون العقوبة على عدم توفير الوسائل الوقائية، كان هناك ما ينص عليه قانون العمل حق لمفتش العمل بصفته يتصف بالضابطة القضائية، أن يغلق أي منشأة يجد أن فيها خطر داهم، وتطبيق هذه المادة على الأرض مفرغ من مضمونه، لهذا السبب نقول إنه في عمل أي منشأة وقبل أخذ ترخيص البناء، يجب أن تتوفر كل شروط السلامة المهنية، وأبرزها التأمين ضد إصابات العمل التي يكفلها القانون».

وتابعت الريماوي: «الطواقم المختصة محدودة جداً حسب وزارة العمل، ولديهم ٤٨ مفتش عمل، وهناك ما يزيد على ١٦٠ ألف منشأة، وأقول أنه ليس الملامة فقط على الحكومة والسلطة الفلسطينية، فظروف العمل الآمنة هي مسؤولية اجتماعية كاملة، يعني كمشغل قبل أن يبدأ في تشغيل العمال، مطلوب منه، أن يحفظ حياة العمال لديه، وبالتالي توفر شروط الصحة والسلامة المهنية، وأيضا العاملة تتحمل المسؤولية، إذا كانت تعرف أن الجلوس من أجل العمل على الكمبيوتر لساعات طويلة، قد تلحق ضرر صحي بسلامة جسمها، يجب أن تضع شرط أن يكون هناك استراحة كل ساعتين لمدة عشرة دقائق، لكي تستطيع مواصلة عملها، وتقديم إنتاج أكبر وأفضل، هذا بالإضافة إلى مسؤولية النقابات والوزارة، ونلاحظ أنه في الفترة الأخيرة سقط لدينا عدد من الضحايا، بسبب افتقاد الشروط والسلامة المهنية، سقطوا شهداء لقمة عيش».

ظروف أفضل

وأضاف أسعد: «إن ظروف العمل الحالية أفضل من السابق، ففي الفترة الأخيرة تم مأسسة كل القوانين والنظم المتعلقة بالعمل والعمال، وتم إنضاج حوار اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين، وهم ممثلي العمال وأصحاب العمل مع وزارة العمل، ووضعت أجندة لهذا الحوار من أجل تقرب وجهات النظر، وتحديد مصالح العمال والالتزام بها على نحو تكاملي ما بين الأطراف الثلاثة، وهم أصحاب العمل ونقابات العمال والوزارة، ومن جانب آخر يجب أن يكون هناك وعي عمالي، وهذا ما نسعى له كوزارة عمل، وهذا يقع على النقابات المهنية، ونسعى إلى الإرشاد والتوجيه المهني الذي نسعى إلى تطويره من خلال مديريات التشغيل في وزارة العمل، وجزء أساسي منه هو توعية العامل بهذه الحقوق وواجباته، وأيضا تم الاتفاق مع وزارة العدل بتحديد قضاة مختصين في القضايا العمالية، على أن يتم البت في القضية دون تأجيل، وفي جلسة واحدة، ونسعى لتعميم هذه المحاكم لتشمل كافة محافظات الوطن».

وفي لقاء مع أمينة الريماوي عضو الأمانة العامة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وسكرتيرة دائرة المرأة، والتي تعمل منذ ٣٥ عاماً في هذا المجال، قالت: «إن مفهوم البيئة العاملة وموافاتها الآمنة في العمل، هي مواصفات كبيرة جداً، لأنه يجب توفر شروط الصحة والسلامة المهنية في موقع العمل، وهذه باتت مهمة رئيسية، لكل من العمال وأصحاب العمل والحكومة، لتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية في العمل، والقضية الثانية في إطار تعريف البيئة الآمنة في العمل، هي موضوع التعامل الإنساني والاجتماعي بين العمال مع بعضهم، وما بين العمال وأرباب العمل، وأيضا يجب أن تتوفر العلاقات الإنسانية والاجتماعية لكل من العمال والعمال، بالإضافة إلى توفير المرافق الصحية في بيئة العمل، مثل الحمامات الخاصة بالرجال، وأخرى خاصة بالنساء، ولكن لو توفر الحمام دون الفصل لا يشكل بيئة آمنة، وأيضا توفير المياه الصحية في إطار البيئة الآمنة للعمل، وتوفير صناديق الإسعاف، وتوفير مخرج للطوارئ في المنشآت في مواقع العمل، وتسهيل عملية التنقل من وإلى العمل، فمفهوم بيئة آمنة للعمل مفهوم كبير، وأيضا من أهمها سيادة القانون في علاقات العمل التي تربط بين العامل وصاحب العمل، ولم ننس حتى الآن ما حدث في مصنع اللواتج في الخليل، حيث توفيت أربع عشرة عاملة، نتيجة عدم وجد بيئة آمنة في العمل، وللأسف في القوانين والتشريعات وعشائرياً

من أجل الحصول على لقمة العيش، كن يعملن في مصنع اللواتج، لكي يتمكن من إعالة أسرهن، وعدم توفير شروط السلامة المهنية في المصنع، أدى إلى وقوع حريق كبير، ذهب ضحيته أربع عشرة سيدة، وفي حوادث أخرى نجد النساء والرجال يدفعون ثمن إهمال صاحب العمل في توفير بيئة آمنة، حيث يتعرض العديد من العمال والعاملات إلى الإصابة بأمراض مزمنة، قد تؤثر على مسيرة حياتهم العملية، مثل الإصابة بأمراض الديسك الشائعة، وهناك الإصابات داخل العمل، والتي تؤدي إلى الوفاة، وهذا مثلا في الحوادث التي تحصل في قطاع البناء، وللإطلاع بشكل أوسع على هذا الموضوع الشائك، التقينا عددا من الشخصيات ذات العلاقة بهذا الأمر».

وكان لنا الأول في مكتب الوزير الدكتور أحمد مجدلاني الذي شرح طبيعة عمل الوزارة فقال: «بدون شك نحن في وزارة العمل نسعى طبقا لقانون العمل الفلسطيني رقم سبعة للعام ٢٠٠٠، إلى التفتيش في المنشآت الصناعية أو في قطاع البناء أو أي منشآت أخرى، على شروط وظروف بيئة العمل، والأهم من كل ذلك فيما يتصل بالسلامة والصحة المهنية، التي تضمن شروط العمل اللائق للعمال والعمال في فلسطين، وقانون العمل الفلسطيني من القوانين القليلة في المنطقة العربية، التي تطرقت إلى بعض الاستثناءات فيما يخص المرأة العاملة، ووضع جملة من الضوابط والإجراءات التي تمنع المرأة من العمل في المناطق الخطرة أو في الأعمال الخطرة، أو في ساعات عمل ليلية».

إعادة نظر

وتابع المجدلاني يقول: «نحن نعتقد أنه في الفترة الأخيرة، ونتيجة لبعض حوادث العمل المؤسفة التي حدثت، كان هناك ضرورة أمام الوزارة لتعيد النظر في الإجراءات التي تتخذها أولاً، وتنقل من الإرشاد والتوجيه إلى اتخاذ إجراءات عقابية، وتقريباً خلال شهرين هناك أربع حوادث وفاة، ومن الإجراءات التي تتخذها في حالة العقاب مثلاً إغلاق المنشأة، ومن ثم إحالة صاحب المنشأة إلى المحكمة، وقد تفرض غرامات مالية، ونحن نسعى إلى تطوير جهاز التفتيش في السلامة والصحة المهنية، ونسعى إلى تطويره من جانبين أولاً من ناحية الكفاءة المهنية، وزيادة العدد بما يلائم إمكانيات المساعدة للزيارة والتفتيش على المنشآت، وفيما يتعلق بعمل النساء ربما الإشكاليات الحالية ليست على الأغلب تتصل بظروف العمل، بل تتصل إلى حد كبير بالأجور، وهذا موضوع بحاجة إلى علاج آخر يتصل بشروط العمل وآلياته، وتوفير الأجور للمرأة العاملة».

وفي نفس مقر وزارة العمل التقينا مع مدير عام التشغيل أصف سعيد أسعد، الذي تحدث لنا عن موضوع التشغيل للعمال والعاملات، فقال: «يقوم قسم التفتيش في حماية العمل بفحص القضية، والذهاب للتحقيق الفني في موقع العمل، ومعاينة الأسباب التي أدت إلى وقوع أحد الحوادث، وتحدد الأسباب التي أدت لوقوعه، ومكان التقصير ومن يتحمل المسؤولية، وفي ضوء ذلك إذا كان الخطأ ناجماً عن العامل أو العاملة، تتم معالجة الموضوع بالتراضي مع صاحب العمل، وتأمين حقوقها الكاملة إذا كان لها حقوق، والمسألة الأخرى هناك نزاعات يكون فيها توفيق ما بين صاحب العمل وما بين العاملة أو العامل، وهذه المهمة تقوم بها الإدارة العامة لعلاقات العمل، والمسألة الأخرى نحن في وزارة العمل ضمن الإطار القانوني الذي قامت الوزارة بتطويره، وترجمته إلى نظم ولوائح تنظم عمل النساء والأحداث، وتضع لوائح وقوائم للأمراض المهنية التي تحذر منها، وبالمخاطر داخل بيئة العمل، وتحدد ما هي الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها، والأعمال التي تشكل خطورة عليها، والعمل الليلي، وكل هذه المسائل تم ترجمتها بنظم ولوائح واضحة ومشفوعة بقرار مجلس الوزراء الذي اعتمد هذه اللوائح وهي عبارة عن لوائح منفذة للقانون».

تعزية ومواساة من طاقم شؤون المرأة

يتقدم طاقم شؤون المرأة ممثلاً بمجلس إدارته وهيئته العمومية وموظفاته بأحر التعازي والمواساة من السيدة نادية أبو نحلة، مديرة طاقم شؤون المرأة في قطاع غزة، وعموم عائلة ماضي الكرام بوفاة فقيدتهم:

المرحومة / نعمة إبراهيم يوسف ماضي

التي انتقلت إلى رحمته تعالى، سائلين الله أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها الصبر وحسن العزاء. كما ويشكر طاقم شؤون المرأة كل من تقدم بمواساتنا بفقدان الزميلة نعمة ماضي.

تعزية ومواساة من طاقم شؤون المرأة

يتقدم طاقم شؤون المرأة ممثلاً بمجلس إدارته وهيئته العمومية وموظفاته بأحر التعازي والمواساة من السيدة نادية أبو نحلة، مديرة طاقم شؤون المرأة في قطاع غزة، وعموم عائلة أبو نحلة الكرام بوفاة شقيقتها:

المرحوم الدكتور / إيهاب يوسف أبو نحلة

الذي انتقل إلى رحمته تعالى يوم أمس الاثنين ٢٦ نيسان / ٢٠١٠، عن عمر يناهز «٣٦» عاماً، سائلين الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله الصبر وحسن العزاء.

أين وصلت جهود تغيير واقع العاملات؟

عبد الباسط خلف

السابعة، وتواصل العمل حتى الثانية بعد الظهر، تحظى بأجر شهري يتراوح بين ٧٥ ديناراً للمديرة، و٤٠ أو أقل للمعلمة». يواصل: «المشكلة ليست في الأجر المتدني، وإنما في حرمان هؤلاء العاملات من كل الحقوق، فلا يتمتعن بإجازات مرضية، أو إجازات أمومة، أو تأمين صحي أو اتعاب نهاية خدمة». وبحسبة بسيطة، فإن المعلمة التي تحصل على ٤٠ ديناراً طيلة الشهر، فهذا يعني أنها تكسب يوماً مبلغ عشرة شواقل. يفيد أبو صلاح: «المشكلة الجوهرية أن قانون العمل رقم (٧) لعام ٢٠٠٠، وفي بنوده ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، أشار إلى تشكيل لجان للأجور، لتحديد الأجر الأدنى الذي ينبغي أن يحظى به العمال، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، ومنذ تسع سنوات واللجنة الخاصة بهذا لم تتشكل ولم تجتمع، ولو مرة واحدة!». وفق لغة الأرقام، فإن محافظة مثل جنين، تنتشر فيها ٧٠ روضة مرخصة وغير مرخصة، وتعمل فيها ٤٥٠ مربية، ولا تنتسب الغالبية العظمى من العاملات لاية نقابات عمالية.

شيء يشبه الراتب!

تعمل مروة الحاج أحمد، في روضة جمعيه الهلال الأحمر الفلسطيني في بلدة عرابة القريبة من جنين. تقول: «معي خبرة أكثر من عشرين سنة، وراتبي يبلغ ٧٥ ديناراً». تواصل: «صحيح أن الأجر ضئيل جداً، وصحيح أيضاً أن المعلمة لا تحظى بأكثر من أربعين ديناراً شهرياً، ولكن المشكلة في أن الأهالي يتعاملون مع رياض الأطفال وكأنها مجرد مكان لرعاية الأولاد، الذين يغيب عنهم أهلهم فترات طويلة».

تتابع الحاج أحمد، التي تبلغ الثانية والخمسين من عمرها: «أفكر أحياناً في راتبي المتدني، لكن معرفتي بأوضاع الجمعية، تدفعني للتراجع، كما أنني أضحى من أجل الأطفال».

تواصل: «تطالبني العاملات معي، واللواتي يحصلن على أربعين ديناراً في الشهر، بزيادة، لأن أسعار صرف الدينار هبطت، ولأن هذا المبلغ لا يفعل لهن شيئاً، فالأسعار مرتفعة لكل شيء».

تقول الحاج أحمد: «يحضر بعض الأهالي أطفالهم، ولا يستطيعون سداد أقساطهم الشهرية، التي تبلغ نحو ٦٠ شيقلاً. كما أن مصروفهم اليومي مختلف، فهناك أولاد يحضرون معهم نصف شيقلاً أو شيقلاً، وبعضهم لا يحضر شيئاً». تتلصق السيدة مروة بالروضة وبالأطفال، رغم اعترافها أن الراتب لا يساوي شيئاً، وقد لا يستطيع أن يسد فاتورة الكهرباء أو الهاتف لصاحبته. تختتم: «وعندنا العاملات بزيادة الأجر ٥٠ شيقلاً، إذا سارت الأمور على ما يرام».



يتابع: تلقينا وعداً من وزير العمل، بأن يكون العام الحالي سنة الحد الأدنى للأجور، وسنطرح القضية من جديد في لقاء عمالي جماهيري، سيعقد في الثاني والعشرين من أيار في قرية فحمة في محافظة جنين، وسنطالب معالي الوزير بتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور.

صورة عن قرب

يخصص النقابي حسن أبو صلاح أجزاء كبيرة من وقته، لمتابعة ملف أجور العاملات في رياض الأطفال، والتي تتدنى بنسبة كبيرة جداً، ويكاد لا يصدقها العقل. يقول أبو صلاح الذي يرأس نقابة الخدمات العامة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وقد بدت علامات التأثر واضحة على نبرة صوته: «من يصدق أن العاملة التي تبدأ نهارها في السادسة والنصف صباحاً أو في

تعكف منسقة مركز «بانوراما» في شمال الضفة الغربية أمني سباعنة، على متابعة ما أطلقته نهاية العام الماضي، من فكرة تنظيم قطاع العاملات في بعض فئات القطاع الخاص. تقول: «بادرنا إلى الإعلان عن حملة في جنين لتحسين أوضاع النساء العاملات في القطاع الخاص، بما يشمل ذلك من أجور وساعات عمل وإجازات، نظراً للواقع الصعب والمزري الذي تعيشه العاملات، وصار الموضوع كامر واقع». وفق سباعنة، فإن القطاعات المستهدفة تشمل عاملات مشاغل الخياطة، والمربيات في رياض الأطفال، والموظفات في بعض المكاتب الخاصة، والمشتغلات في المحال التجارية.

تتابع: «السبب وراء اختيار هذه القطاعات، ينحصر في أن تلك العاملات يعشن ظروفاً قاسية جداً، ولا يحصلن على أي حق من حقوقهن، ويكفي النظر لرواتبهن المتدنية جداً لنرى وضعهن».

شراكة

نشطت سباعنة أولاً في تشكيل مؤسسات شريكة، ضمت طاقم شؤون المرأة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، مركز المرأة للمناصرة والإرشاد القانوني، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، إضافة إلى مركز السلام والديمقراطية وجمعية تنمية المرأة الريفية، عدا عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مؤسسة الحق، محافظة جنين، راديو البلد وبرنامج الدعم النفسي المنبثق عن بلدية جنين. تقول: «عقدنا لقاءً نهاية السنة الماضية، حمل عنوان: «النساء العاملات في القطاع الخاص، بين عدالة القانون وظلم الواقع»، ورتب لعقد لقاء ثان بعد عدة أيام، واتصلنا بوزير العمل كي يشاركنا في الاجتماع، وحتى يسمع عن قرب معاناة العاملات، غير أن الوزير اعتذر وقتها عن المشاركة، وأنتدب مدير عام دائرة التفتيش، ومدير عام علاقات العمل».

محاولة أخرى

تواصل سباعنة: «لم يحدث أي إجراء في أعقاب اللقاء، ولهذا نعكف على تنفيذ لقاء ثان في القريب العاجل، وسنشكّل في أعقاب اللقاء التنسيق الثاني وفداً وستنوّج للاجتماع مع وزير العمل د. أحمد مجدلاوي، كي يسمع من العاملات الوضع الصعب جداً الذي يحيط بهن». يقول منسق دائرة الشباب، وعضو الدائرة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين رياض كميل: «نعمل ضمن مشروع تصويب أوضاع العاملات في هذه القطاعات، ولدينا خطة دائمة في هذا الإطار، وطالبنا دائماً من وزارة العمل بوضع حد لهذا الواقع».

هل الإعاقة سبب للبطالة؟

الكفيف الفلسطيني.. أين هو من سوق العمل

رشا فرحات

آثار نفسية

وتقول الأخصائية النفسية زينة خليل، إن العمل ضروري لهذه الفئة، لأنه يتغلب على الشعور بالنقص أو العجز وتحقيق الذات، ويوفر مجالاً للوجود الإنساني والكرامة البشرية وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والكسب والاستقلال الذاتي، ولكن نظرة المجتمع وطريقة تعامله السلبية مع هؤلاء، يؤدي إلى ظهور المخاوف والقلق للمستقبل، وبالتالي يشكلون عبئاً على المجتمع الذي يعيشون فيه. وتضيف: «هذا يولد الشعور بالفشل والعدوانية وعدم القدرة على الإبداع والإحباط، واضطراب مفهوم الذات وعدم الإتران الإنفعالي، كما يتولد لديهم الشعور الزائد بالعجز والإحساس بالضعف والاستسلام للإعاقة والقلق والعصبية النفسية وعدم الثقة بالمجتمع والأسرة. ويحتاج التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى بذل الجهود ليكونوا فاعلين، وبالمقابل يجب تأهيل المجتمع لتقبلهم والإبتعاد عن التعامل معهم بشفقة وعطف، وتطوير الإمكانيات المقدمة في هذه المؤسسات حتى تكون مؤهلة لاحتوائهم».

تقرير خاص

وأوضح تقرير صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن الإعاقة تشكل سبباً للتمييز في العمل، وحرمان المعوقين من الحصول على فرص عمل أسوة بأقرانهم، ويمنع الحصار دخول الأدوات الطبية والتأهيلية اللازمة للمعاقين، ويعرقل خروج المحتاجين منهم للخدمات والعلاج لتلقي هذه الخدمات خارج قطاع غزة. ونوه المركز نقلاً عن مصادر مشروع التأهيل في اتحاد لجان الإغاثة الطبية، إلى أن نسبة المعوقين في الأراضي الفلسطينية تعتبر الأعلى على مستوى العالم، حيث تصل إلى حوالي ٣,٥٪ من مجموع السكان، وترتفع في محافظات غزة بشكل خاص، لتصل إلى حوالي ٤٪ أي نحو ٧٠ ألف شخص. وتجدر الإشارة إلى أن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، أضاف حوالي ٥٠٠ شخصاً إلى صفوف ذوي الإعاقة، جراء بتر في الأطراف، وعلى الأخص ضرر في حاستي السمع والبصر، لحقت بالفلسطينيين من سكان قطاع غزة.

في إحدى المؤسسات، ورد علي موظف الاستقبال رداً لا يمكن أن أنساه ما حييت، حيث قال بالحرف الواحد: «لا يوجد لدينا طلبات للعميان»، وكانت هذه الضربة التي جرحته وقوتني في نفس الوقت، ودفعته للإقدام على تحضير الماجستير والدكتوراه». وتضيف عن تجربتها مع مؤسسات المجتمع المدني قائلة: «مؤسسات المجتمع المدني هدفها الأول والأخير هو جمع الأموال، ولذلك فحتى تلك المؤسسات التي تعنى بقضايا المعاقين، وترفع شعاراتهم وتنادي بحقوقهم لا تعمل على تشغيلهم مطلقاً، وعلى الأقل يجب أن يكون المكان والأولوية متاحة في هذه المؤسسات لذوي الاحتياجات الخاصة».

درجة عاشر

ومع الكفيف محمد العجل، الذي يعمل على هاتف البدالة في مستشفى الشفاء في غزة، حيث حدثنا عن تجربته قائلاً: «أنا شاب جامعي، وقد دخلت امتحانات التوظيف كغيري من المتقدمين، ونجحت في الامتحان، ولكن عند التعيين، أفاجاً بأنني موظف على هاتف البدالة، وكذلك معي الكثير ممن هم في مثل حالتي، وقد جاءنا الرد واضحاً أن المسؤولين لا يستطيعون تعييننا في مراكز أعلى من ذلك بسبب إعاقتنا، وتصل الدرجات التعليمية للبعض منا إلى درجة الدكتوراه، لكنه في الواقع لا يعمل إلا بالدرجة التاسعة أو العاشرة، وأنا أعرف زميل يحمل شهادة دكتوراه، ويعمل للأسف مجرد مراسل».

ويضيف محمد: «نحن لا نريد سوى تطبيق القانون، فنسبة ٥٪ هي نسبة جيدة إذا ما طبقت، ولكن انظري إلى مؤسسات المجتمع المدني والمتخصصة في خدمة المعاقين بصرياً، ربما لن تجدي سوى واحد أو اثنان يعملون هناك، وهذا لأن ما يكتب على الورق من قوانين ومبادئ وشعارات هي مجرد حبر، وأنا بالنسبة لي انقطعت علاقتي بجميع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في خدمة المكفوفين، وذلك لأنها لم تقدم لي أي نوع أو مساعدة بأي شكل من الأشكال».

كغيرهم من العاملين في مجالات كثر، لهم حق في الحياة والعيش، ولهم حق في الاعتراض على الواقع والمطالبة بتغييره، خصوصاً فيما يتعلق بتلك القوانين غير المنصفة لهم، وبما يتعلق بذلك الواقع الذي ودهم مراراً وتكراراً بالدمج مع غيرهم من أبناء المجتمع في سوق العمل، وذلك بناءً على قدراتهم وتكافؤ الفرص بينهم وبين الآخرين، دون النظر إلى إعاقة أو طاقة، فمنهم من وصل إلى أعلى المراحل التعليمية، رافعين شعاراً واضحاً «الإعاقة لا تعني نهاية الحياة».

تطبيق القانون

تقول دلال التاجي، وهي واحدة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي فتاة كفيفة تعمل في جمعية الهلال الأحمر في خان يونس، عن ظروف حصولها على العمل قائلة: «أنهيت دراستي الجامعية في آداب اللغة الإنجليزية وأكملت الدراسات العليا، وحدث معي عندما ذهبت إلى ديوان الموظفين لتسلم وظيفتي، أن عينت في الدرجة السادسة وأنا استحق الرابع، وقالت لي الوظيفة صراحة: «أنت لم تتجاوزي اللجنة الطبية». وأنا لا أعتبر مريضة، أنا من ذوي الاحتياجات الخاصة»، ثم تكلم دلال في قانون المعاق بما يتعلق بموضوع العمل نقاط تزيد القضية تعقيداً، فمثلاً يعطى في القانون ٥٪ نسبة لتوظيف المعاق، لماذا لا تذكر في الأصل هذه النسبة، لماذا لا يعامل المعاق كغيره من أبناء الوطن بما يمتلكه من قدرات ومهارات وخبرات، هذه النسبة تضعنا في موقع تمييز من الآخرين، بينما في المؤسسات الأخرى، والتي تتبنى برامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، يعين فيها آخرون ممن ليسوا من ذوي الاحتياجات الخاصة، فلماذا يعين إنسان مبصر في مشروع مسخر للكفيفين أصلاً.

المجتمع المدني

وفي لقاء مع ليلى وافي، وهي إحدى الكفيفات التي حدثتنا عن تجربتها في البحث عن عمل قالت: «بعد تخرجي من الجامعة مباشرة، ذهبت للتقدم

مؤسسات قانونية فلسطينية تجتمع في مواجهة الأمر العسكري ١٦٥٠

رام الله: صوت النساء



جاء في البيان الختامي للمؤتمر الصحافي.

تحرك رسمي ومؤسساتي

في حديث خاص لصوت النساء، وضع مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين أهداف هذا التجمع قائلاً: «كان الهدف الأساسي من هذا التجمع هو التحرك على مستوى رسمي ومؤسساتي وشعبي لمواجهة القرار القانوني، ودراسة جميع الإمكانيات الممكنة للوصول إلى الغاثة وليس تجميده».

تابع جبارين: «حاولنا من خلال التعاون فيما بين المؤسسات الحقوقية المكونة للتجمع، الخروج ببيان مشترك وصوت موحد، لمواجهة القرار وتحديد المخاطر المترتبة عليه في حال تطبيقه». وأشار جبارين إلى خطوات فعلية قام بها التجمع لمواجهة القرار العنصري، من أهمها تقديم تحليل قانوني مفصل، قدمته مؤسسة الحق، حول أخطار وقانونية القرار،

وتقديم هذا الشرح إلى كافة الممثلات والقنصليات الأجنبية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رفع قضية محكمة العدل الإسرائيلية ضد القرار، ورصد وتوثيق إمكانية التدخل القانوني في هذا الإطار أكد جبارين على ضرورة العمل الجماعي للوصول إلى إلغاء القرار: «نحن نسعى من خلال هذا الجهد إلى إلغاء القرار بالكامل، وأن لا يبقى سيفاً مسلطاً على رقاب الآلاف من الأسرى الفلسطينيين المتأثرة من القرار».

وأضاف جبارين: «التجمع توجه للحكومة الفلسطينية لتأخذ مبادرة لتبليغ الممثلات والمنظمات الحقوقية في العالم برفض القرار، ارتكازاً إلى عدم قانونيته دولياً».

أشار جبارين إلى أن إسرائيل بالرغم من الإعلان عن عدم تطبيقها القرار، بدأت

في ٢٦ نيسان الماضي أفرجت سلطات الاحتلال عن الأسير «أحمد أبو شلوف»، من سجونها بعد قضائه فترة محكوميته، وبدلاً من عودته لمنزله في «بئر السبع» جنوب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، قامت سلطات الاحتلال بإبعاده إلى قطاع غزة. بقرار إبعاد الأسير أبو شلوف، الذي رفض دخول القطاع، مصرراً على الالتحاق بزوجته وأبنائه الأربعة، تكون سلطات الاحتلال قد بدأت حربها الجديدة على الفلسطينيين، تطبيقاً لقرارها العنصري الجائر والقاضي بإبعاد ٨٠ ألف فلسطيني عن أماكن سكنهم في الضفة، بحجة أنهم ليسوا من سكانها الأصليين.

لواجهة هذه الحالة، تحركت مجموعة من المؤسسات الفلسطينية الحقوقية، بالتعاون مع مؤسسات إسرائيلية، بإطلاق تجمع مؤسساتي حقوقي لمواجهة القرار وإبطاله، وصولاً إلى إلغاؤه فيما بعد.

تجمع مؤسسات لإلغاء القرار

وقد قام على هذا التجمع، كل من مؤسسة «الحق»، تجمع «حركة»، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مجموعة «متين»، مؤسسة «الضمير»، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مركز الدفاع عن الفرد «هموكيد»، مركز الدفاع عن حرية الحركة «مسلك».

وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في رام الله، وأعلن فيه تشكيل هذا الائتلاف، شددت المؤسسات المشكلة للتجمع، على خطورة الأمر العسكري، الذي يضيء «شرعية» على التهجير القسري والإبعاد للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى تعامله مع الضفة وقطاع غزة كإقليمين مختلفين، وليس كأرض واحدة خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. إلى جانب ذلك، فإن خطورة هذا الأمر في كونه يضع «أرضية قانونية»، تبرر سياسات الترحيل وتقييد الحركة في الأرض المحتلة، مؤكدة أن هذه القضية تلقى اهتماماً منقطع النظير، على مستوى المؤسسات العاملة في الأرض المحتلة والبعثات الدبلوماسية، الأمر الذي يستوجب تكثيف العمل في هذا المجال، لفضح الانتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى استمرار المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بتقديم خدماتها للمتضررين من هذا الأمر، كما

سلمى تزرع الورود في مرامي النيران

خربة يرزا في الاغوار الشمالية: مقاومة بسلاح «ناعم»

طوباس: شهناز حميد

وتشير أم أمجد، إلى أن أبناءها الذين يأتون لمساعدتها في أيام العطل الرسمية والأعياد، يعملون على جلب بعض الأعشاب والأزهار البرية، لتقوم هي بدورها بزراعتها في الحديقة، التي تحلم بأن تكبر مساحتها في العام القادم. ولكل نوع من الأزهار المزروعة معنى خاصاً لدى هذه المرأة، التي تحرص على أن تتفقد أزهارها مع إطلالة شمس كل صباح، هذا عدا عن القيام بجولات متفرقة إليها طيلة ساعات النهار.

قصة صمود

وقد تفتحت أزهار السوسن والبسباس والفيجن والخبيزة والعطرية وإصبع الببوي، وغيرها الكثير من أصناف الورود البرية، والتي تعكس جمالاً خلافاً لطبيعة تحرص هذه المرأة على تجسيدها في ساحة منزلها، التي تجسد قصة صمود ومقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

وتبدي عينبوسي مقاومة غير منقطعة النظير، للحفاظ على أرضها وحديقته هذه، والتي ستبقى تزرعها حتى لو أنهم يقتلعوها كل يوم. وبات أمر المقاومة السلمية بالنسبة لأهالي خربة يرزا عموماً، أمراً واقعاً في مجريات حياتهم اليومية، والتي يتعرضون خلالها لمحاولات تهجير وترحيل يومية، على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي، الذين يتفنونون في محاولات التهجير والترحيل. ويبيد السكان على قتلهم، مقاومة منقطعة النظير للبقاء على أرضهم التي يسكنونها منذ زمن الأباء والأجداد، ويجمعون على أن البقاء مقاومة. وتسيطر إسرائيل على مجمل مناطق الغور، وأقامت فيها أكبر عدد من المستوطنات الزراعية ومعسكرات الجيش.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض، أكد خلال جولاته الميدانية في منطقة الأغوار الشمالية، ومنها خربة يرزا والحديدية وحمصه ومكحول وغيرها، على أن عنوان الصمود الأساسي للسكان في هذه التجمعات، هو أن «البقاء مقاومة» مبيناً أن البقاء في هذه المناطق، جاء نتيجة لصمود أهالي هذه المناطق في وجه الاحتلال ومشروعه الاستيطاني.

وقال فياض، إن السلطة الوطنية، ستقوم بتلبية كافة الإحتياجات المطلوبة منها، وإنها ستصل بمشاريعها وبرامجها إلى كل مكان، دون الإكتراث بالمسميات والتصنيفات الأبجدية الإسرائيلية «أ» و«ب» و«ج».

وأردف فياض قائلاً: «لا دولة فلسطينية دون الأغوار، كما لا دولة فلسطينية دون القدس وقطاع غزة».

وتقول إن جنود الاحتلال الاسرائيلي، غالباً ما يجرون تدريباتهم العسكرية في محيط الخربة، وعلى بعد لا يتجاوز مئات الأمتار من مسكنها.

وتشير إلى أن جنود الاحتلال وأثناء مهامهم لمنزلها، كانوا يحرصون على تدمير مزروعاتها، التي سرعان ما تعود وتغرسها من جديد فور مغادرتهم للمكان. وتحيط بخربة يرزا الآلاف من الدونمات الزراعية، التي تحولها قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى مناطق تدريب ورمية لجنودها، الذين يقيمون عمليات تدريبهم في أمكنة ليست ببعيدة عن الحديقة «الجنة»، التي طالما كانت مكوناتها هدفاً لرصاصات الجنود المتدربين وقذائفهم.

في الليل لا تعرف عائلة أم أمجد مكاناً أو حدوداً ثابتة لغرفة نومها، فكثيراً تتحدد وجهتها فقط تبعاً للجهة التي يأتي منها صوت الرصاص المستخدم في عمليات التدريب، شأنها في ذلك شأن بقية سكان الخربة، التي لا يزيد عدد سكانها على الستين نفراً موزعين على سبع عائلات.

وكانت نباتات السوسن، التي تتناثر على مدخل البيت بانسجام، شاهدة على عملية إصابة ولدها محمود، الذي سالت دماؤه على أوراقها وزهورها، والذي كان يغط في نوم عميق في ساحة المنزل، عندما أصيب برصاصة طائشة، جراء عملية تدريب عسكرية، جرت في محيط الخربة قبل سنتين تقريباً.

ولا تعر هذه المرأة وعائلتها اهتماماً بالمضايقات الإسرائيلية التي تطالهم بشكل مستمر، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى ترحيلهم عن المكان الذي ولدت وأباؤها فيه. وتؤكد على أن البقاء في الأرض والثبات عليها مهما بلغت الاعتداءات، يمثل أكبر مقاومة للاحتلال الإسرائيلي وجنوده.

وتتعدى علاقتها مع الزراعة والعناية بالأشجار، في مساحة لا تتعدى الدونم ونصف، علاقة المهوبة أو تغيير نمط العمل الروتيني الشاق، المتمثل في ممارسة الأعمال المنزلية وتصنيع منتجات الألبان والأجبان لشيائها، التي تعتنش منها هي وأسرته، بل إن الأمر يصل بها إلى «ح» عبادة الأرض» كما تقول. وفي هذه المساحة التي تحرص المرأة على إحاطتها بسياج من الأسلاك، بعيداً عن المواشي والأبقار، وتتزاحم عشرات الأصناف من الأزهار البرية والجوية، وأشجار الزينة والمثمرة وغير المثمرة.

وتبدو المرأة على علم ودراية كبيرة في علم النباتات والأشجار، من حيث موعد الأزهار والتقليم وطرق الإنبات لجميع الأزهار والنباتات، التي تجلبها إما من الجبال المحيطة، أو تعمل على شرائها من السوق.

مع كل زهرة تتفتح، أو برعم شجرة يبزغ، يتعاظم الشعور بالقوة والانتصار لدى سلمى عينبوسي، التي تحوض منذ سنوات حرباً غير معلنة بسلاح «ناعم» مع آلة الدمار الإسرائيلية. ولا تتذكر السبعينية سلمى عبر مقاومتها السلمية هذه، كم من المرات دمرت أقدام جنود الاحتلال الإسرائيلي وجنازير جرافاتهم حديقة منزلها، التي أمضت سنين في إنشائها ورعايتها، بل إن جل ما تتذكره على مدار عشرات السنين، «أنها تزرع وهم يقتلعون».

وكثيراً ما كانت سلمى «أم أمجد»، تغرس أشغالها في الصباح، ليأتي جنود الاحتلال الإسرائيلي ويقتلعونها في المساء، في تصرف بات أمراً عادياً لهذه المرأة، التي تقطن في خربة يرزا في منطقة السفوح الشرقية في الأغوار الشمالية لطوباس، وتحيط بها مناطق يستخدمها جيش الاحتلال لتدريباته العسكرية، ما أدى إلى وقوع العديد من مواطنيها بين شهيد وجريح، بينهم ابن سلمى، الذي أصيب في باحة المنزل قبل سنتين.

وفي كل مرة تغرس النباتات والأزهار في حوض المصراة في خربة يرزا الجبلية في الأغوار الشمالية، تتراءى أمام عينها عمليات الإعدام المتكررة لنباتاتها وأشجارها، التي تحرص على رعايتها تماماً، كما ترعى أبناءها العشرة وأبناءهم. غير أن مشهد الإعدام المتخيل هذا، سرعان ما يزول من أمام ناظرها، لأن دوماً هناك ما يبرر لها، بأنهم مهما اقتلعوا من الأشجار ودمروا من الأزهار، إلا أن آثاراً لها حتماً ستبقى لتعود هي بدورها لزراعتها من جديد.

ستبقى قائمة في الارض

ومنذ أن دابت فيه هذه المرأة على تأسيس هذه الحديقة قبل ثلاثين عاماً ولغاية اليوم، وهي تحرص على ممارسة عادة زراعية فريدة، أثبتت التجربة الأيام لها نجاعتها كما تقول. وتكمن عملية زراعة الصنف الواحد من الأزهار أو الأشجار في أكثر من مكان، أسلوباً مبطناً للتخايل على سياسة القلع والتدمير الاسرائيلية، والتي وإن كتب لها النجاح في القضاء على شجرة أو نبتة، فحتماً إن جذور أخرى ستبقى قائمة في الأرض، لتعود وتنبثت من جديد. ولا تجد أم أمجد صعوبة في تسمية أي صنف من النباتات التي تحتويها حديقة منزلها، والتي طالما كانت مسرحاً لعمليات مدمرة وإعدام وتخريب، من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي، الذين يدهمون المنطقة، قادمين من ثلاث معسكرات ومستعمرات إسرائيلية تحيط بالخربة، كما يحيط السوار بالمعصم، وهي معسكرات «كوبرا وسمره والمالح».

النسوية أمي

ليلة القدر

د. نادر عزت سعيد

عند المسلمين، ليلة القدر (خير من ألف شهر)، حيث تنفتح أبواب السماوات على مصراعها لتحتضن دعوات الضارعين لله سبحانه، مستغيثين به ليحقق لهم أمانهم ويرفع عنهم الضيم. قالت لها (الحجة) أنها طفلة وسيستجيب الله لاستغاثاتها، تاوهت وأصبحت مثل الفراشة تنتقل بين وردة وأخرى، تنتصر لهذه الأمنية وتناغي هذه المظلمة، فاستقرت على واحدة لها ولكل شعبها المسي حريته.

أشعلت البابور المخصص لغلي الماء، وتوضأت، في حين الماء شحيح، فتلقت عقابها من جدتها الصارمة والمقننة لما هو متوفر منه القليل، جدتها التي قالت (مهرقت المياه، وما ظل لكبار).

لم تابه للضرب، فالقضية التي تتبناها تستحق التضحية والمعاناة، فكل الشعب يعاني، وأبواب السماء مفتوحة لدعوات الطفلة التي ستدود عن شعبها ووطنها. وقالت لها (الحجة) أن السماء تنفتح لمن يسهر الليالي، فيسطع نور من السماء يعلن عن فتح باب الأمان والتطلعات، فسهرت وسهرت وسهرت، ولكن غريزة النوم لم تسعفها وهي طفلة، عرفت أن قدرها أن تغفو منتظرة، وقد تضطر أن تنتظر عاماً آخر. وهي طفلة حكيمة، ففكرت وشاورت عقلا كما كان. فاستقرت أن النوم لن يمنعها من مطالبة الله بما تعتقد أنه من حقها وحق من تحتضنهم في قلبها أعزاء، وبدلاً من الشفاهة المعهودة في هذه الأحوال، والأيدي المرتفعة لتلاقي السماء، راحت لكتابة رسالة معونة للخالق العظيم. فجلست لتخط رسالتها:

يا رب، يا عظيم، يا جبار، خلص شعبي من الإنجليز، وابعد عنا خطر اليهود، واحمنا من مستعمراتهم، رب.. قف إلى جانبنا.. نحن الشعب المظلوم... يا رب يا مستجيب الدعوات... التوقيع: عيشة المسعود، ١٠ سنوات

كان خطها جميلاً أنيقاً وقد أنهت دراستها حتى بعد الصف الثالث الابتدائي، وما زالت الأناقة تعانق كل ما تخط بعد الثمانين من عهدها. وضعت الرسالة المنمقة المعسولة تحت واجهة السماء منتظرة البريد الأسرع من ومضة وطرفة عين.

وللتأكد من وضوحها لرؤية السماء وشمولها في رحمة الله، وعلى قمة الأجنحة لتلك الليلة الرمضانية المباركة، وضعتها في ساحة (عاشية الحسن) بجانب الطابون القريب من (البيت الجواني)، ساحة تتسع لمائة ناقة (مقبلة)، وصفت أحجارها على عريضة مفتوحة عيونها لانفتاح السماء، انتظرت... انتظرت، وصبرت... وانتظرت. وفي جلسة استماع حديثة تروي قصتها لأحفادها، تقول: «ما زلت أنتظر، وشعبي ما زال ينتظر، عسى أن يأتي البريد... عسى أن تنفتح السماء».

طبيب والمستوطنين اللي من روسيا وقاعدين بالصفة برجعوا ع روسيا؟!!



هلا اللاجنين والمستوطنين مش متسللين و صاروا المواطنين القانونيين العاديين الشرعيين في الضفة؟! هاي ضربة!



نعم ضربة... ضربة غير حرة ومباشرة الى مكان التسلل وثلاثة آلاف وخمسة كرت احمر، وسبع سنين ضربيات جزاء وانت والطاية OUT



عن قصة حقيقية حدثت وتحدث في زان سلونو. وأي تشابه في الشخصيات هي صدفة بنت كتب لا أكثر. تصريح قس، تصريح نصر، تصريح عمل، تصريح بناء، تصريح سفر، تصريح زيارة، تصريح حواجز، تصريح صلاة، تصريح العيد، تصريح علاج، تصريح نقل، تصريح مطافرة، تصريح استيراد وتصدير، تصريح زواج، تصريح خروج، تصريح حزام ولا رج تسلس!

سمعت شو صارت عقوبة التسلل؟



انور كل واحد عايش في الضفة بدون تصريح يرجع من محل ما اجا، اذا انت من غزة، ومسكك الجيش برحلك ع غزة... اذا جاي من الاردن برحلك ع الاردن... بيتك بيتك.



لحظة! واللي بالاصل من يافا... يرجعوه ع يافا?! اللاجنين مش متسللين... هدول يضلوا هون... قانوني.

عائلات فلسطينية في مهب الريح بفعل الأمر العسكري ١٦٥٠

القدس المحتلة: عزيزة نوفل

تمكنها من الإلتحاق بزوجها كانت شبه مستحيلة: «كنت أعيش حياة مشتتة وبلا أمل في اللقاء، نتواصل مع زوجي على التلفون، وكان وضع الأطفال مأساوياً، وخاصة أنه كان من الصعب عليهم إستيعاب سبب هذا الإنقطاع». تشير أسيل أن فراقها عن أهلها كان صعباً، إلا أن ذلك لا يقارن بعدم وجود الأب وتششت أطفالها: «اشتاق لأهلي كثيراً، وأرغب في العيش معهم وزيارتهم والإطمئنان عليهم، ولكن ليس بهذه الطريقة، فليس من المعقول أن توضع حواجز على علاقاتنا الإجتماعية بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد».

المقدسيين أيضاً

لا تنحصر المخاوف من القرار على «الغزيين» فقط، بل يتعداه لأكثر من ٣٠ ألف مقدسي متزوجين من أبناء الضفة ولم يحصلوا على لم شمل لعائلاتهم. تقول صفاء محمد (اسم مستعار)، وهي متزوجة من شاب من مخيم الأمعري، وتسكن رام الله، إنها ومنذ العام ١٩٩٨ تنتظر الحصول على لم شمل لزوجها، إلا أن كل محاولاتها فشلت، وخاصة بعد القرار الإسرائيلي الذي اتخذ في العام ٢٠٠٢، والقاضي بتجميد طلبات لم الشمل. وهذا التجميد، جعل صفاء تنتقل للعيش مع زوجها إلى الضفة الغربية، ورغم خطوة حرمانها من هويتها المقدسية، ولكن لم يكن بالإمكان أن تنصرف بعكس ذلك، إلا أن هذا القرار يعني أن زوجها لا يستطيع أن يكون معها في القدس، وأنها لا يمكن أن تكون معه في الضفة. وتشير صفاء إلى أن لا أحد يمكن أن يعيش معه في القدس، وخاصة بعد وفاة والدها ووالدتها قبل سنوات، وأنها في حال طردت من الضفة إلى القدس، ستعيش وحيدة مع أبنائها الأربعة، دون زوجها أو ميل لها من أهلها.

فهذا لن يكون إلا بعد سنوات طويلة، وحتى لو تمت الموافقة على الطلب، فسيكون لازماً عليه الانتقال للعيش معها، الأمر الذي يعني قطع تواصله مع عائلته ومحيطه الفلسطيني في الضفة أيضاً: «على جميع الاحتمالات ستكون حياتنا الأسرية والعملية هي الضحية من هذا القرار، الذي يكرس الفصل بين الشعب الفلسطيني، بالرغم من صلة الدم والأرض التي تجمعنا».

أسيل من غزة

وللغزيرة أسيل قصة أخرى وخوف أكبر، من واقع تجربة عاشتها بعيداً عن زوجها «الضفاوي»، فعلى مدار سنوات عانت أسيل خليفة الكثير حتى تستطيع الإلتحاق بزوجها وعائلته في مدينة رام الله، سنوات وهي تنتظر «التصريح» الذي يسمح لها جمع شتات عائلتها من جديد، وبعد أقل من عام من ذلك، كان القرار الإسرائيلي والذي أعادها إلى حياة الخوف من جديد. قالت: «لم نستقر بعد، حتى ظهر لنا قرار يهدد استقرارنا من جديد».

تتابع أسيل: «انا من غزة، تعرفت على زوجي هناك، كان يعمل ضمن أجهزة السلطة، تزوجت في القطاع وعشنا هناك بسبب عمله، وبعد أعوام اضطر إلى مغادرة القطاع بسبب الإنقسام وسيطرة حماس على غزة، وبقيت وحدي أنا وأبنائي الثلاثة». تواصل: «عانيت كثيراً لأتمكن من الوصول إلى رام الله، بالرغم من وجود أهلي في القطاع، إلا أن انفصالنا عن زوجي شكل إرباكاً كبيراً للعائلة، ولأطفالي الثلاثة، فمن جهة هو لا يستطيع العودة إلى القطاع، ومن جهة أخرى نحن لا نستطيع العيش بدونهم».

تروي أسيل قصة الخوف والتشتت التي عاشتها بعد ذلك، وخاصة أن

على بعد أيام من ذكرى نكبة فلسطين وتشريد الآلاف من الشعب الفلسطيني عن أرضه وبلده، تطل علينا دولة الاحتلال بأمر عسكري لقلع الآلاف من الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم ضمن سياسية «الإبعاد القسري»، الذي تتبعه منذ سنوات. إنه أمر العسكري رقم ١٦٥٠، الذي يقضي بتهجير ٨٠ ألف فلسطيني ونزحهم من محيطهم الجغرافي قسراً، إلى مناطق أخرى، دون النظر في الآثار الإنسانية الكارثية لهذا القرار. رغم التقليل رسمياً من إمكانية تطبيق القرار، إلا أنه خلق حالة خوف وإرباك للفلسطينيين المتضررين منه، والذين باتوا يحسبون جميع الاحتمالات لمواجهة.

انفصال جغرافي

الفلسطينية «م.خ»، التي رفضت البوح باسمها، من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وبالتحديد من مدينة الرملة، ومنذ سنوات طويلة تعيش في رام الله، وقبل عام اقترنت بشاب وتزوجت واتخذت من المدينة مستقراً وانطلاقاً لحياتها الزوجية. تقول: «تعرفت على زوجي هنا في رام الله، وهو من مدينة نابلس وقررنا الزواج والسكن في الضفة، لعدم حصوله على لم شمل، رغم تقديم الطلب لذلك، وهذا القرار في حال تطبيقه، يعني انفصالنا جغرافياً عن بعض» الفلسطينية «م.خ» تنتظر مولودها الأول، وتنتقل بين رام الله ومدينتها الأصلية، إلا أن تطبيق القرار كما تقول، سيعني انتهاء هذا الاستقرار الذي تعيشه، وخاصة أنها تعمل في رام الله، «مقر عملي الدائم هو رام الله، وزوجي يعمل في رام الله أيضاً، وتطبيق القرار يعني ضياع مصدر رزقنا أيضاً». وتفكر الفلسطينية «م.خ»، أنه في حال تمكنت من استصدار لم شمل لزوجها،

انتظار

ديما احمد صالح

انتظرت تلك اللحظات لسنوات عدة، لم تفارق خيالي وأحلامي أبداً.. عشت أستنشق غبار الذكريات.. أصرف من رصيد الماضي حتى نفذ.. جاء اليوم الذي حلمت.. كل شيء يتراقص من حولي.. فاللحظة قد حانت!!

بقي من الانتظار ساعة ونصف.. لا لا .. دعوني وشأني .. دعوني مع لذة الألم.. لا مع لذة الفرح.

ساعة واحدة.. الوقت يمر كأنه سنة!! أطفو على ما لم أجد له مُسمى.. نصف ساعة فقط.. أطيير وكأنني على سطح القمر!! قوة خفية تقذف بي هنا وهناك..

هذا المكان يحمل في كل زاوية من زواياه ذكرى ما حدث.. دموع.. حكايات.. عالم بأكمله.. فلو تكلمت جدرانها لسمعت منها العجب.. ساشتاقي لأم علي وطبعاً طفلها آدم!! لقد وُلد هنا وكنا له جميعاً أمهات.

طفولة غير عادية!! فهو لا يعرف غيره طفلاً.. لا يعرف شكل الدمية.. لا يرى شقيقه الذي يكبره بعشر سنوات إلا في فترات متباعدة، هو بسمة الأمل في هذا المكان.

وانت يا دعاء؟؟ ما هو مصيرك؟ هل ستلحقيني في يوم من الأيام؟ الحقائق تقول أنك ستبقين هنا.. لكن المعجزات تحصل في بعض الأحيان.

انتظري المعجزة يا دعاء لربما رأيتك ذات يوم.

ربع ساعة.. ربع ساعة.. وسأرى الدنيا!! السماء الزرقاء الجميلة!! كيف أصبح العالم في الخارج؟؟

هل لا زال الهواء نقياً؟ هل لا زالت الطيور تُحلق في السماء؟ اشتاقي للون الطبيعة الخضراء.. رغم أن اللون الأخضر صار في نظري رمزاً للشقاء.

كيف أصبح شكل الشارع؟ أخشى ألا أعرف كيف أشق طريقتي.. أن أفزع لرؤيتي تلك المركبة التي تسير على أربع!!

في هذا المكان.. لم أذق طعم النوم.. خوفاً من أن يُطبق السقف على جسدي فيسحقني إذ اغمضت عيوني، أو أن يأتوا إلى الحجرة ليعبثوا في جسدي!! مالذي سيجدونه في هذا الجسد؟؟

حينما أخرج للدنيا.. سأفعل كل ما أتمنى، لن أدع مكاناً إلا وسأطؤه، لأستغل كل لحظة من وقتي، سأكل كل ما أشتهي باستثناء الفاصولياء البيضاء، سانام في العراء حيث السماء فوقني و لا يحيط بي إلا الهواء، سأتواصل مع جميع الناس.

لكن...

هل سيتقبلوني بعد كل هذا الوقت؟

ما فعلته لم يُغير شيء في الواقع.. بالرغم من أن المجتمع كان في الماضي يراه عملاً عظيماً، أما الآن فقد اختلف الوضع، خاصة مع امرأة، صارت لنا حسابات أخرى.. وكثرت الترهات.

هل سأقبلهم؟ هل أستطيع العيش معهم؟

كنت قبل أربع سنوات في مرحلة العشرينيات....أما الآن.. لا يهم.

المهم أن أستنشق القليل من الهواء وبعدها لأموت.... لا أكثرث لأي شيء مُقبلة عليه.

حان الوقت!!

جمعت أغراضي البسيطة التي رافقتني كل هذه السنوات، ورفعت نظري إلى تلك الفتاة التي فتحت الباب، بزيتها الأخضر الكريه لتقول لي بسخرية و بلغتها العربية الركيكة: لن تخرجي اليوم.

ما الذي تقولينه؟؟

سيتم تأجيلك للأسبوع القادم مع المجموعة الخارجة ضمن صفقة التبادل.

انتظرت أربع سنوات بكل ثقلها ومرارتها.. لكن.. هذا الأسبوع سيمضي وكأنه دهر.

لا أستطيع وصف ما بداخلي.. فكانني عاشقة ستلتقي بحبيبها بعد طول انتظار.. لتكتشف نسيانها لها!! أو ربما إدعائه النسيان!!

تجلس يقربه لعله يراها، تتأمل عضلاته المفتولة وكتفيه العريضين، ترغب في وضع رأسها عليها.. في لمس رأسه.. في الحصول على خيط من خيوط الفضة المثيرة.. لكن يدها تتجمد في منتصف الطريق.

يُخيم على المكان حشد من الناس يحجب عنها رؤيته،

تمنت لو أنها أشبعت عينيها من ملامحه

لا تجد أمامها حلاً إلا أن تحادث نفسها فتقول: انتظرت هذه اللحظة لسنوات طوال!! أزوجك أجنبي!! فلتنصت لصوت قلبي؟؟

لنتنظر في وجهي!! أتوسل إليك

لكنه لا يسمع ...

ينهض فجأة.. مخلفاً وراءه قلباً حزيناً.

في مكانها لا تستطيع الوقوف على ساقيها لتتبعه.. وحينما تتمكن من النهوض، تعرقها الجموع فلا تستطيع الوصول إليه.

تذرف دموع القهر وتنتظر الأمل..



هاجس الإبعاد يطارد عشرات آلاف المواطنين

المبعدون إلى غزة تهجير مستمر

غزة - حسن دوحان

توفيت وهي تتلقى العلاج في مصر، إضافة إلى نجله وولد ١٧ عاماً على معبر إيريز، عندما رفضت إسرائيل السماح له بالعلاج. ويشير أبو جلال، إلى أن قرار إبعادهم إلى غزة، كان لعام أو عامين، ولكنه امتد لتسع سنوات حتى الآن.

دعاوى لدى الجهات الدولية

وتحظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف، الترحيل أو الإبعاد الجبري الجماعي أو الفردي، ويقول رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات والأسرى في نقابة المحامين عادل أبو جهل: «نحن لا نعترف بوجود هذا الاحتلال كجسم شرعي على أرض فلسطين، وبالتالي ما يصدر عنه ينطبق عليه «ما بني على باطل فهو باطل»، ولن نقبل بهذه القرارات، لأن هدفها إفراغ الأرض من سكانها، وكذلك لأن القرار العسكري الإسرائيلي ١٦٥٠، مخالف للقوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

ودعا أبو جهل، إلى رفع دعاوى لدى الجهات الدولية ضد قرارات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد المواطنين الفلسطينيين من ديارهم، مؤكداً أنه من حق مبعدي بيت لحم العودة إلى أماكن سكنهم وأهلهم، وشدد على ضرورة إنهاء حالة الانقسام وتوحيد الجهود للتصدي لقرارات الاحتلال بإبعاد المواطنين الفلسطينيين، مشيراً إلى إطلاق محاميي فلسطين مبادرة للوحدة الوطنية.

القرار الإسرائيلي لم يجمد

ويقول نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج حمدي شقورة: «القرار الإسرائيلي ١٦٥٠ جزء من السياسات التي دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي نطيقها على الفلسطينيين، بهدف التضييق عليهم وطردهم من أرضهم، وما تقوم به إسرائيل ليس جديداً، وإنما هو توسيع لنطاق كلمة متسل، لتشمل كل شخص غير مسجل في سجل سكان الضفة الغربية». ويشير شقورة، إلى أن القرار الإسرائيلي لم يجمد، وأما موضوع التطمينات السياسية فلا تأخذ بها، حتى يتم إبطال مفعول القرار أو تجميده، إلا بقرار آخر لم يصدر بعد. ورغم أن إجراءات الإبعاد لم تطل إلا عدداً محدوداً للغاية، إلا أن التخوف يبقى قائماً من شروع إسرائيل بتطبيقه على نطاق واسع، مما يستدعي التحرك قانونياً وإنسانياً على الصعيد الدولي، من قبل المؤسسات الحقوقية والإنسانية لوقف القرار بشكل نهائي.

في خيمته الإحتجاجية التي أقامها قبالة معبر بيت حانون «إيريز»، يواصل المبعد أحمد صباح، «أبو يزن» اعتصامه بها، منذ ما يربو عن ثلاثة أسابيع متتالية، مع عدد من المبعدين الآخرين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، للمطالبة بعودتهم إلى قراهم ومدنهم في الضفة الغربية، ليكونوا وسط أهلهم وذويهم.

المبعد أبو يزن البالغ من العمر ٤٠ عاماً، كان أسيراً في سجون الاحتلال الإسرائيلي لمدة تسع سنوات، أبعدها إلى غزة، رغم أن أسرته تقطن في رام الله، ليحرم مجدداً من زوجته وأولاده، ويقول: «غزة جزء من الوطن، والاعتصام أمام معبر «إيريز»، رسالة رفض لقرار إسرائيل بترحيلنا مجبرين إلى غزة، لأنه من حق كل مواطن في وطنه أن يختار مكان سكنه وعمله، لا أن يفرض عليه، ونحن نعتبر وطننا واحداً، وسنعمل على توسيع الاعتصام ليضم كافة المبعدين، بما فيهم مبعدي بيت لحم للمطالبة بالعودة إلى الضفة». المواطن أبو يزن، عاد إلى أرض الوطن من الأردن إلى قطاع غزة مع قوات الأمن، وعمل في قوات حرس الرئيس، وانتقل للعمل في حرس الرئيس مع أسرته في رام الله، واعتقل قبل نحو تسع سنوات، ليعود إلى غزة مبعداً، ويقول: «يشاركني في خيمة الاعتصام العديد من المبعدين، منهم عدد من النساء والذين تم إبعادهم إلى غزة على أثر القرار الإسرائيلي ١٦٥٠، القاضي بترحيل أهالي غزة وغير الحاصلين على بطاقة هوية من الضفة إلى غزة أو الأردن. ومنذ اتخاذ إسرائيل قرارها العسكري رقم ١٦٥٠، يعيش عشرات آلاف المواطنين الذين يحملون بطاقة هوية غزة، وغير الحاصلين على لم شمل، والقاطنين حالياً في الضفة الغربية، حالة من الرعب والخوف من عملية تنقلهم، رغم بعض التطمينات بأن إسرائيل لن تطبق القرار، رغم أنها بدأت ذلك فعلاً، ولكن بوتيرة بطيئة كما حدث مع المواطن «أبو يزن» والمعتصمين معه.

فقد نجله وزوجته

المبعد ياسين محمد الهريمي، منسق مبعدي بيت لحم، يعيش مع نحو ٢٦ مبعداً من كنيسة المهدي منذ نحو تسع سنوات، حالة من الحرمان والاشتياق لأبنائه وأحفاده ولأسرته وأقاربه ومدينته بيت لحم، ويقول: «إن الإبعاد عن الأهل والأحبة حتى وإن كان لجزء من الوطن، يعتبر صعباً للغاية، خاصة وأنه يحق للإنسان العيش في وطنه بحرية وأينما أحب». وخلال فترة إبعاده، فقد أبو جلال الهريمي ٥٦ عاماً، زوجته التي

الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية تواصل رحلتها المكوكية



رام الله- فداء البرغوثي

لا زالت الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، تواصل حملتها المكوكية، من أجل العمل على خلق ثقافة وطنية أصيلة في قلوب الفلسطينيين من مختلف الأجيال، كشكل فعال في مقاومة الاحتلال، وتكبيده خسائر وجوده على أرضنا الفلسطينية، مقابل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني الصناعي والزراعي والتجاري، وتوفير آلاف فرص العمل للعمال الذين يعيشون حالة شديدة من البطالة منذ سنوات.

وللوقوف أكثر على تفاصيل الحملة الوطنية، التي استهدفت مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، التقت صوت النساء مع خالد منصور منسق الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، والذي تحدث أولاً عن بدايات انطلاق هذه الحملة في العام ٢٠٠٩ قائلاً: «بعد العدوان الإسرائيلي الهجمي الذي استهدف أهلنا وأطفالنا وشبابنا ونساءنا في قطاع غزة، ومن منطلق الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه ما يحدث من قتل وتدمير في غزة، قمنا مع مجموعة من المؤسسات الفلسطينية كجمعيات الإغاثة الزراعية وجمعية تنمية الشباب وجمعية تنمية المرأة الريفية وجمعية التوفير والتسليف، بعقد لقائنا الأول بهدف وضع خطة منظمة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، التي ستفتح بدورها الطريق لإنهاء الاحتلال الجاثم على قلوبنا، علماً بأن هذا الشكل من أشكال المقاومة ليس بالجديد علينا كشعب فلسطيني، إذ أننا مارسناه فعلاً عبر مراحل متعددة، كالانتفاضة الفلسطينية الأولى، واستطعنا خلالها تنظيف أسواقنا الفلسطينية ولو مؤقتاً من البضائع الإسرائيلية».

وأكد منصور أن أهمية الحملة تعززت بعد دراسة أجريت حول السوق الفلسطيني، والتي أظهرت نتائجها أن هناك سبعة مليارات شيقل تباع سنوياً في السوق الفلسطيني، يذهب جل ريعها لخزينة الاحتلال وتسليح جيشه لقتل وتدمير أبناء شعبنا. وعليه، فإن من حق الشعب الفلسطيني، اختيار شكل مقاومته الشعبية التي يريد، والتي تمت ترجمتها من خلال هذه الحملة المنظمة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، على اعتبار أنها ستعمل حتماً على تكبيد الاحتلال خسارة وجوده في أرضنا الفلسطينية، على قاعدة أن إلحاق الخسارة بالاحتلال لا بد ستسرع من التخلص منه، لذا كان شعارنا في الحملة: «بدنا نخسر الاحتلال، والمقاطعة سلاح فعال وشكل من أشكال المقاومة الشعبية».

ويضيف منصور، أن الأهداف التي تمت صياغتها لذات الحملة، تعبر في جوهرها عن أهداف واقعية، لخلق ثقافة وطنية في موضوع المقاطعة، وإحداث تغيير ملموس في سلوك المجتمع الفلسطيني ومواطنيه تجاه البضائع الإسرائيلية، بحيث يشعر أبناء هذا الشعب، بأن هذه السلع هي سلع الأعداء، الذين يتفنون في هندسة الموت الفلسطيني على اختلاف أشكاله، إلا أن تنمية هذا الشعور أو الإحساس لا يكفي، بدون أن يكون هناك خلق لبدائل وطنية أو عربية أو أجنبية، لذا توجهنا بدورنا إلى أصحاب الصناعات الغذائية، من أجل العمل على تحسين جودة المنتجات الوطنية، والترويج لها بشكل يمكنهم من المنافسة الفعالة في السوق بشكل قوي، دون أن يتم استغلال الظرف لرفع أسعار السلع الفلسطينية.

ويشير منصور إلى أن نشاطات الحملة المنظمة، والتي تم تنفيذها منذ انطلاقتها، والتي تمثلت باكثريتها من ١٣ حملة دعوية في الأسواق الفلسطينية، و٦٥ ورشة في جمعيات نسوية وشبابية وجمعيات زراعية، بالإضافة إلى زيارة ٥٠ موقع سكاني على امتداد الوطن في الضفة الغربية، من قبل نشطاء ومتطوعين في الحملة، ناهيك عن شراكتنا مع وزارة الأوقاف، لتخصيص أيام الجمع، للحديث عن أهمية مقاطعة البضائع الإسرائيلية في دحر الاحتلال، كل هذه الأنشطة والفعاليات نقلت الحديث عن مقاطعة البضائع الإسرائيلية من الغرف المغلقة والمحاضرات وورش العمل، إلى الشارع الفلسطيني برمته، موهباً أن تفاعلات الشارع مع الحملة، كان لها دور في أخذ السلطة قرارها بمقاطعة بضائع المستوطنات.

وأخيراً تحدث منصور عن الدور المتميز، الذي لا بد ستلعبه النساء في الحملة، كما لعبت دوراً متميزاً فاعلاً في النضال جنباً إلى جنب مع الرجال، وبالتالي ستكون المرأة شريكاً في حملتنا، على اعتبار أنها أمانة صندوق المشتريات في العائلة، حيث توجهنا بدورنا أيضاً إلى النساء في القرى، وتمت توعيتهن بأهمية المقاطعة، كما تشكلت لجان من النساء، تستهدف النساء في أحيائهن، من أجل تعزيز الشعور بضرورة البحث عن المنتج الفلسطيني، عوضاً عن الإسرائيلي، ومن أجل تربية الأبناء على ثقافة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهذا يعمل بدوره على تعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني والاقتصاد المنزلي، حيث ستجد النساء فرصتهن لبيع منتجاتهن من الألبان والأجبان وغيرها من المنتجات، التي يتم إنتاجها في بيوتهن، من أجل المساهمة ولو بشكل جزئي بحل مشكلة البطالة في بلادنا.

من جانبه أكد وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، الدكتور حسن أبو لبة خلال برنامج رأي عام، الذي ينتجه ويبيته تلفزيون «وطن»، أن القيادة الفلسطينية جادة في تنفيذ قرار مقاطعة بضائع المستوطنات تحديداً، وأن قرار المقاطعة لا يتعارض مع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، ومنها اتفاقية باريس، التي نظمت العلاقة الاقتصادية بين منظمة التحرير وإسرائيل، لافتاً إلى أن القيادة الفلسطينية، أكدت عدم رغبتها في الإخلال ببنود الاتفاقية، التي لا تحترمها إسرائيل رغم إجحافها بحقنا.

وبين أبو لبة، أن تنظيف السوق الفلسطيني من سلع المستوطنات، لا يقتصر على السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يساهم المواطنون كذلك بتجفيف موارد المستوطنات المالية، وأن يفكر المستثمرون بنقل استثماراتهم منها إلى إسرائيل، مرحباً بالتعامل مع المنتجات الإسرائيلية وفق الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والتي لم تكن المستوطنات داخل تلك الاتفاقيات. مؤكداً أن قرار مقاطعة منتجات المستوطنات، هو قرار الشعب الفلسطيني، معتبراً أن تعرض السلطة للضغوط والتهديدات بسبب ذلك القرار، شرف وفخر لها، داعياً جميع المواطنين إلى المشاركة فيه وحمائته.



الأمل هو أعلى ما أملك

قراءة : محمود الفطاطة



ترصد دراسة «الأمل هو أعلى ما أملك»: قصص من معاناة نساء فلسطينيات، وكفاحهن على الصعيد الاجتماعي، التي أعدتها د. فيحاء عبد الهادي لصالح مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق الانتهاكات الواقعة على النساء، وخاصة الفقيرات منهن، وتوثق معاناتهن المضاعفة: معاناتهن من واقعهن الاجتماعي كنساء، وواقع غياب قانون ينصفهن، ويلتجئن له، حين يتعرضن لانتهاكات صارخة لحقوقهن الإنسانية.

وتحاول الدراسة الوصول إلى أسباب تفاقم معاناة النساء، وخاصة الأقل حظاً منهن، في الوصول إلى الثروة وفرص التعليم، في الوقت الذي تتحقق فيه إنجازات قانونية للنساء على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني.

تحلل الدراسة قصص النساء استناداً إلى أصواتهن الخاصة، التي تبين علاقات القوة بين الرجال والنساء، وبين النساء أنفسهن. وتقف الدراسة على أثر الاحتلال الإسرائيلي على معاناة النساء، كما تقف على أثر الثقافة المجتمعية على هذه المعاناة.

وفي محاولة للبحث عن أسباب مراوحة النساء في مكانهن، رغم المصادقة على الاتفاقيات الدولية المعنية بإلغاء كافة أنواع التمييز ضد النساء على الصعيد الدولي، ورغم بلورة وثيقة حقوق المرأة على الصعيد الفلسطيني، لجأت الدراسة إلى قراءة واقع معاناة النساء من منظور حقوقي، من خلال المقابلة بين الواقع والطموح؛ الأمر الذي يتيح فهماً أفضل لأسباب تفاقم معاناة النساء، وفهماً أفضل لأسباب نضالهن، من أجل نيل هذه الحقوق، وتبنيتهن في التشريعات الفلسطينية. وترتبط الدراسة بين معاناة النساء الاقتصادية ومعاناتهن الاجتماعية والثقافية، وترتكز على معاناة الشرائح الاجتماعية المعدمة من النساء، ضمن رؤية شمولية جدلية للعلاقة بين الاقتصاد والثقافة. كما وتبين أن الوضع الاقتصادي القلق والمتردي على أوضاع النساء المعيشية، يؤدي إلى زيادة أعبأهن، وتزداد حياتهن بؤساً، في ظل غياب دولة فلسطينية تفرض سيادة القانون.

وتؤكد الباحثة أن جرأة المرأة تزداد حين تتسلح بالمعرفة عموماً، وبمعرفة حقوقها بشكل خاص، وخاصة حين لا تتزوج مبكراً، وحين تستكمل دراستها الجامعية، حيث تستطيع مواجهة الظلم، ومقاومة وسائل تحطيمها، وتتمكن من السيطرة على مواردها. أما بشأن السيطرة على الموارد فتشير الباحثة عبد الهادي، إلى أن كثير من النساء ترفض تقبل القيم المجتمعية، التي تتحيز ضدن، فيشتبكن معها، في محاولة للتغيير، ومن خلال مقاومتهن الظروف الصعبة، بالاعتماد على النفس،

أسماء الغول تفوز

بجائزة «هيلمان هامت»



فازت الكاتبة والصحية أسماء الغول، بجائزة «هيلمان هامت»، للكاتب الذين يعملون تحت الضغوط السياسية، والتي تقدمها مؤسسة هيومن رايتس ووتش الأمريكية وذلك عن عام ٢٠١٠.

وأعلنت مؤسسة هيومن رايتس ووتش فوز الغول بالجائزة، لتعرضها لضغوط سياسية مختلفة من الحكومات المتعاقبة والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية التي عملت بها، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها ثقافة المجتمع. وتمنح جائزة «هيلمان هامت» بالتعاون مع منظمة هيومان رايتس ووتش للكاتب والصحفيين الذي ينشطون في مجال حقوق الإنسان أو يلاحقون من قبل سلطات بلادهم لأسباب تتصل بنشاطهم في هذا المجال أو بسبب آرائهم ومعتقداتهم. وكانت الجائزة قد تأسست في العام ١٩٨٩ تكريماً للكاتبين الأميركيين ليليان هيلمان و دانشيل هامت اللذين اضطهدا خلال الحقبة الماركسية في خمسينيات القرن الماضي.

وتتألف لجنة تحكيم الجائزة من مجموعة من الكتاب وصحفيين متخصصين بقضايا حرية الرأي والتعبير من أنحاء العالم المختلفة. وتكتب الكاتبة والصحفية أسماء الغول في المجال الثقافي مع صحيفتي الحياة للندن، والأيام الفلسطينية، ومراسلة لمؤسسة سمير قصير لحقوق الإعلاميين «سكاين»، وكذلك أمينة سر مجلس إدارة المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، بالإضافة إلى الكتابة في القصة القصيرة، ونشر لها مجموعتان قصصيتان، وشاركت في العديد من المؤتمرات والنشاطات الحقوقية والثقافية المحلية والإقليمية والدولية. وهنا المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية الكاتبة والصحفية الغول، لفوزها بجائزة «هيلمان هامت»، مؤكداً على تميز الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في المجالات كافة.

نساء وأخبار

تحركات قضائية وسياسية بعد وفاة طفلة

■ **اليمين:** كشفت المحامية اليمنية شذى ناصر، التي سبق لها المرافعة في عدة قضايا دفاعاً عن قاصرات، أرغمن على الزواج من رجال أكبر منهن بسنوات عديدة في اليمن، أن مجموعة كبيرة من الناشطين قرروا توجيه رسالة إلى الرئيس علي عبد الله صالح والبرلمان، للمطالبة بإقرار قانون الحد الأدنى لسن الزواج.

وقالت ناصر، في حديث لـ CNN بالعربية، إن ذلك يأتي على خلفية وفاة الطفلة إلهام مهدي العسي، ١٢ عاماً، جراء نزيه حاد إثر اتصال جنسي بعد ثلاثة أيام من تزويجها لرجل يبلغ من العمر ضعف سنها، ولوحت بتحريك دعوى «حسبة» ضد والد الطفلة وزوجها والقاضي المسؤول عن عقد القران، وإن أشارت إلى وجود قوى متشددة تعارض ذلك.

وقالت ناصر، التي عرفت عالمياً بعدما تولت الدفاع عن الطفلة «نجود»، وحصلت لها على حكم بالطلاق، ومن ثم بسبب دورها المماثل في قضيتي «أروى» و«ريم»، إن ما تعرضت له إلهام العسي يمثل أول حالة وفاة تسجل رسمياً منذ فترة طويلة، غير أنها أبدت ثققتها بوجود حالات وفاة مماثلة، لم يتم الإعلان عنها أو تسجيلها رسمياً من قبل الحكومة أو العائلات.

وأضافت ناصر: «جرى في السابق إدخال الكثير من الفتيات الصغيرات إلى المستشفى، بسبب ممارسة أزواجهن للجنس معهن، ولكنهن خرجن في وقت لاحق»، وعن ردود الفعل التي تركها الحادث على الصعدين السياسيين والاجتماعيين في اليمن، قالت ناصر: «المجتمع منقسم حالياً، فهناك غالبية تتمثل بجمعيات حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين والقانونيين، ومجموعة من الأحزاب التي تنظر إلى القضية على أنها مأساة، ويجب التعامل مع ضحيتها إلهام على أنها إحدى ضحايا الزواج المبكر». وتابعت: «ولكن هناك أقلية يقودها التيار الإسلامي، تنظر إلى هذه الحادثة على أنها «قضاء وقدر»، ويعبر عن هذا التيار حالياً مجموعة من طالبات جامعة الإيمان الإسلامية (التابعة للشيخ عبد المجيد الزنداني) اللواتي قمن قبل أسبوعين بمظاهرة، أعربن فيها عن رفضهن لوضع قانون يضع حداً أدنى لسن الزواج»، ولفتت المحامية اليمنية، إلى أن هذه المجموعة رفضت اعتبار حادث وفاة إلهام هو نتيجة زواج الأطفال والقاصرات، وقالت إن أفرادها أشاروا إلى إن والدة إلهام تزوجت بدورها عندما كانت تبلغ من العمر ١٢ سنة، دون أن تتعرض لأي ضرر.

وحول إمكانية محاسبة أطراف القضية في المحاكم، قالت ناصر: «سنتحرك لرفع دعوى حسبة ضد الزوج والاب والقاضي الذي صادق عقد زواج إلهام، وذلك على أساس أن الزواج خالف النص القانوني المطبق حالياً، والذي يحدد السن الأدنى للزواج عند ١٥ عاماً»، علماً أن هذا القانون فيه ثغرات كبيرة تسمح بتزويج من هن دون هذه السن».

وتابعت: «أما بالنسبة للاب، فسنتطالب بمعاقبته بتهمة تسليم طفلته إلى رجل وهي غير ناضجة أو مستعدة لعلاقة زوجية، كما سنلاحق الزوج بتهمة إيقاع عنف جنسي بإلهام أدى لوفاتها»، وكانت سبغرد كاغ، المديرية الإقليمية لمكتب اليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد أصدرت بياناً حول القضية، عبرت فيه عن «صدمتها لوفاة طفلة عروس أخرى في اليمن»، وكانت اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن، قد أوقفت في الثاني من آذار الماضي، زواج طفلة يمنية عمرها ١٢ عاماً على رجل خمسيني، في إحدى مديريات محافظة حجة، شمال غربي صنعاء. وقالت رشيدة الهدماني، رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، إن لجننتها قامت بإبلاغ محافظ حجة، الذي سارع إلى إصدار توجيهاته بوقف الزواج.

أفغانستان الأسوأ في وضع الأمهات

■ **أفغانستان:** تعيش الأمهات في الترويح وأستراليا وأيسلندا والسويد، في أفضل دول العالم من حيث ظروف تنشئة أطفالهن، في حين تعيش نظراًهن في أفغانستان ودول أفريقية كثيرة في ظروف أصعب كثيراً، وذلك بحسب مؤشر سنوي خاص بالأمهات، ويبحث المؤشر السنوي الحادي عشر لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، الذي يرتب أفضل وأسوأ الأماكن للأمهات، في رفاهية النساء والأطفال في ١٦٠ بلداً، ويضمن التعليم والفرص الاقتصادية والرعاية الصحية. وتصدرت السويد القائمة في العام الماضي، ولكن قائمة ٢٠١٠ تصدرتها النرويج، تلتها أستراليا، أيسلندا، السويد والدانمارك، وجاءت بعدها كل من نيوزيلندا، فنلندا، هولندا، بلجيكا وألمانيا في المراكز من السادس إلى العاشر. وجاءت أفغانستان في ذيل القائمة، وجاءت قبلها مباشرة كل من النيجر، تشاد، غينيا بيساو، اليمن، الكونغو الديمقراطية، مالي، السودان، أريتريا وغينيا الاستوائية. وكانت النيجر في ذيل قائمة عام ٢٠٠٩.

وألقت قائمة ٢٠١٠ -التي ضمت ٤٣ من الدول المتقدمة، و١١٧ من دول العالم النامي، الضوء على حقيقة أن نحو ٣٥٠ ألف امرأة يمتن خلال الحمل أو الولادة كل عام، وأن ٩ ملايين طفل تقريباً يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة.

وذكر بيان صادر عن مؤسسة «أنقذوا الأطفال»، أن الأوضاع بالنسبة للأمهات وأطفالهن في الدول العشر الأخيرة قاسية، حيث تموت واحدة من بين كل ٢٣ أماً في المتوسط، لأسباب متعلقة بالحمل، في حين يموت طفل من بين كل ستة أطفال قبل سن الخامسة، ويعاني طفل من بين كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية، وجاءت الولايات المتحدة في المركز ٢٨ في القائمة، متراجعة مركزاً واحداً عن العام الماضي. ويرجع هذا بشكل كبير إلى أن معدل وفيات الأمهات بها، وهو واحدة من بين كل ٤٨٠٠ أم، من بين أعلى المعدلات في الدول المتقدمة. وتمنح الولايات المتحدة أيضاً عظمة رعاية للأمهات، أقصر بالمقارنة مع الدول الغنية الأخرى.

أطباء يعقّمون النساء سرا

■ **أوزبكستان:** عندما مات طفلها عقب الولادة، تآقت نفس غلباهور زافيدوفا (٢٨ عاماً)، وهي زوجة مزارع فقير، إلى الإنجاب ثانية. وبعد أشهر من المحاولات ذهبت بصحبة زوجها إلى طبيب في البلدة، وكانت المفاجأة التي لم تتوقعها عندما قال لها إنها لن تستطيع الإنجاب ثانية لأنها صارت عقيباً. وانضح أن أطباء قاموا بهذا الإجراء فور ولادتها دون موافقتها، وعندما علم زوجها أنها لن تتمكن من الإنجاب تركها. ومن يومها ظلت في بكاء دائم، وقالت إنها شعرت بغضب شديد لما فعله الأطباء بها دون علمها. وبحسب جماعات حقوق الإنسان هناك عشرات الآلاف من النساء الشابات، أمثال زافيدوفا، يتم تعقيمهن دون موافقتهن في أوزبكستان. وتقول مصادر أوزبكية إن الإجراء أمر به الرئيس إسلام كريموف، الذي حكم البلد بقبضة حديدية طوال عشرين عاماً. وكانت هذه السياسة تهدف إلى الحفاظ على انخفاض معدل سكان البلد الفقراء عند ٢٨ مليون نسمة، نظراً لأنها أكثر دول آسيا الوسطى كثافة سكانية.

ويقول نشطاء إن عملية التعقيم بدأت عام ٢٠٠٣، لكنها توقفت بعد عامين من تعالي صيحات الاحتجاج. ويقال إنها عادت مرة أخرى في شباط الماضي، عندما أمرت وزارة الصحة الأطباء بالتوصية بالتعقيم كوسيلة تحديد نسل ناجحة. وأضاف النقاد أن كل طبيب كان عليه أن يقنع امرأتين على الأقل شهرياً بهذا الإجراء، ومن يخفق في ذلك يتعرض لمضايقات وغرامات.

وقالت ناشطة في حقوق الإنسان إن نحو ٥٠٠٠ امرأة تم تعقيمهن دون موافقتهن منذ شباط الماضي. يشار إلى أن الأطباء في كثير من الأحيان، يفضلون التوليد بعمليات قيصرية، ثم يقومون بعمليات التعقيم دون إبلاغ المرأة. ونجم عن شيوع هذه الممارسة أن فضلت النسوة الولادة في المنزل لتجنب المخاطرة. ومن جانبها تنكر السلطات الأوزبكية إجراء عمليات التعقيم دون الموافقة، لكن تقريراً للجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب، قدر وجود عدد ضخم من الحالات منذ ثلاث سنوات. وبحسب المنظمة الدولية فقد انخفض معدل الخصوبة في أوزبكستان من ٤،٤ أطفال لكل امرأة إلى ٢،٥ منذ تولي كريموف السلطة.

دلال محمد توفيق أبو بكر

سامية حمارشة

* مسؤولة العضوية في (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) بعد عودة السلطة.

أما قبل إنفاذ عمل السلطة على جزء من أرض فلسطين، كانت عضو لجنة تحضيرية «زمرتي وأنا»، كانوا يعملون في الداخل الفلسطيني جنباً إلى جنب مع القيادة خارج الحدود، حتى حصلت على أعلى مرتبة تنظيمية، ألا وهي معتمد إقليم، والتي حولتها فيما بعد خوض انتخابات المؤتمر السادس لحركة فتح.

إلى جانب ما ذكر، تحمل دلال عضوية المجلس الإداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على مستوى الوطن، بالإضافة إلى كونها رئيسة اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي، منذ انتخابات المجلس التشريعي الأول في عام ١٩٩٦ ولغاية الآن في محافظة جنين.

ما يميز هذه المرأة، أنها ارتقت إلى ما وصلت إليه دونما شهادة علمية، فقد تركت المدرسة في نهاية المرحلة الإعدادية، وانخرطت بالعمل النضالي، متسلحة بحب الوطن والإرادة، لكنها بعد أن أدركت أن ترك الدراسة خطيئة ارتكبتها في حق ذاتها، لم تتوان على الإطلاق، فكانت المخابرة والنضال من أجل العلم، وكانت لديها الرغبة الأكيدة في أن تتجرّ عملاً مهماً موازاً لأعمالها النضالية، ولكن على صعيد الذات، فحصلت على شهادة التوجيهي (دراسة خاصة)، بالإضافة إلى تمكنها من صقل شخصيتها القيادية، من خلال الدورات المكثفة والندوات التي حرصت على تلقيها طيلة الوقت، وما زالت.

تقول عنها خالتها: «ما من أحد منا إلا ويطلب مشورتها، دلال تعني لنا الكثير، لم أكن استغرب، وهذا هو البديهي عند امرأة مثل دلال، ولكنها ما كانت لتصل هذه المكانة المتألقة، إلا بعد عراك طويل مع الحياة والأهل أيضاً، ابتسامتها وبشاشة وجهها حلوة، وهي تتحدث عن تعنيف والدتها لها، حينما كانت تضطر إلى الرجوع ليلاً وهي توزع المساعدات على أسر الشهداء والجرحى، خاصة في الليالي التي تسبق نهار العيد، وعندما كانت والدتها تعنفها، كانت ترد عليها: «ما همك بغيرك وأنت تنعمين بالعائلة من حولك وكعك العيد».

كانت متعتها الكبرى تتجلى عندما كانت ترى حصاد زرعها ماثلاً أمام عينيها، فقد انطلقت من بلدة يعبد إلى البلدات والقرى والمخيمات والتجمعات السكانية الأخرى، في حدود محافظة جنين، حيث تم تشكيل لجان المرأة للعمل الاجتماعي، ومن ثم تم إنشاء رياض أطفال ومراكز لتعليم الخياطة والتطريز والأعمال اليدوية الأخرى، مما ساهم في تعميق الإنتماء للوطن وتوسيع الإطار النسوي لحركة فتح، فكانت الاشتراكات الشهرية من النساء والتبرعات، يتم جمعها لاستخدامها في نشاطات الإطار التنظيمي المتنوعة، بما فيها زيارة أسر الشهداء والجرحى.

عائلة دلال كبيرة جداً، وكانت على خلاف يصل إلى حد الشجار مع أخويها، اللذين يكرانها حول من سوف يستحوذ على المذيع للاستماع إلى صوت العاصفة، وكانت دائماً المنتصرة.

كلما كان يطرق بابها خاطباً، تكون على مشارف مهمة وطنية هامة، فكانت على الدوام تؤثر الوطن، فصار الوطن يؤثرها، فيما عدا وظيفة حكومية.

لم تكن والدتها تعلم، أن هذه المولودة النحيلة، سوف يكون لها شأن كبير. ولم يكن في دائرة توقعاتها أن هذه الصغيرة سوف تحظى بحمل هموم الوطن، ولم تكن تحسب أن ابنتها سوف تنهض بها أهدافها وأحلامها لترقى إلى مصاف النساء الأوائل على مستوى الوطن، وتتلقف مفاتيح رئاسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي. ولدت دلال أبو بكر في ٢٦/١٢/١٩٦٢م، في بلدة يعبد، هذه البلدة التي تغوص في التاريخ الفلسطيني والإنساني والنضالي، إلى عقود كثيرة من الزمن.

كانت بدايات العمل عند دلال سياسية، انطلقت من داخل أسوار المدارس، وقد استشعرت مواطنها وصدق انتمائها حينما كانت تستمع إلى صوت فلسطين (العاصفة)، إذ كانت تبتث برامج وأهازيج وأغاني الثورة، فتتبرج بها مشاعر الانتماء الشديد، «وكانما كانت تأمرني بالوقوف الصلب ومجابهة الاحتلال، بكل ما يمكنني، بالكلمة والذراع ومختلف الأنشطة الراضية للاحتلال».

«كانت (العاصفة) تبتث برامجها على فترتين صباحية ومسائية، في تلك الفترة (السبعينيات) كانت (العاصفة) محطة إذاعية ممنوع الاستماع إليها، فكان على من يستمع إليها توخي الحذر الشديد، لئلا يكون السجن مصيراً له. ومع ذلك كنت قد أذمنت الاستماع إليها، كانت الأغاني التي تبثها تفعل فعل الأمومة، فتشقق القلوب لتضع الوطن بين الضلوع». «أدين لإذاعة العاصفة التي كانت تبتث برامجها من إذاعة دمشق، بصقل انتمائي وأفكاري وتوجهاتي وأهدافي، فكان العمل من أجل تحرير الوطن أسماً ما تهدف إليه ذاتي، ووجدت نفسي بعد ذلك منخرطة جداً في الأنشطة المناهضة للاحتلال، والرافضة لممارساته العدوانية الظالمة».

وتضيف: «أذكر تماماً الأنشطة التي زامنت حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م، العاصفة رسخت في قلوبنا عمق الانتماء وروح الوطنية الجموح». تواصل: «في عام ١٩٨١م كان قد تم تشكيل لجان المرأة على مستوى الوطن من قبل قيادات الثورة. وفي عام ١٩٨٤ ومن خلال التنظيم، كان قد تم انتقائي من قبل القيادة المحلية في محافظة جنين آنذاك، بناءً على أنشطتي الوطنية، فتم تشكيل لجان للمرأة في جميع قرى محافظة جنين، لتولد لجان شبيبة داخل المدارس، ورياض أطفال، وكانت حصّة بلديتي يعبد ثلاث من رياض الأطفال، التي تعمل تحت مظلة التنظيم».

كانت تتحدث بمتعة غامرة وحبور عن خبراتها وأنشطتها وعمق انتمائها، وهذه الروح الإنسانية العالية التي تتمتع بها، لا أدري إذا كانت موروث عائلي، أم مكتسب نضالي، وسيان، فهذه هي دلال.

تتحدث بعد ذلك عن تسلسل أدوارها القيادية التدريجية * عضو لجنة منطقة لاتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، على أساس أن العمل الاجتماعي ذراع من أذرع فتح.

- * عضو لجنة تنظيم حركة فتح على مستوى المحافظة.
- * عضو مكتب تنفيذي على مستوى الوطن.
- * عضو مكتب مركزي للمرأة.
- * عضو لجنة تنظيم في مكتب التعبئة والتنظيم.

يعلمني

رحمة حجة

كانس الشارع يتخلل المارة وصمت أهوال من الغبار وشتات القمامة تائهة بين أقدامهم ما زال يكس الشارع يعلمني الأمل.

مقبرة بلا وطن

«مقبرة عيلي» كلمتان تتمترسان على لافتة يمين الطريق، تولدان تساؤلاً... كيف لأرضنا أن تحتوي جثثهم المارقة، والقبور دالة سكانية تعرّف بأصحاب الأرض، وزيادتها تعني أجيالاً جديدة ونمواً في الحياة، فهل سنسمح لجثثهم بالتجانس مع تراب الأرض؟ ونتقاسم وإياهم الموت؟

منطق

أنجبتك الشمس

والتقيتك تحت ظلها

كاننا ولدنا معا

الاحتلال يثير الطريق

طريق من الإسفلت، تملؤه إشارات وتأشيرات مرورية، تشعرني بالتوهان بدل أن تدلني، أسهم علوية وأخرى سفلية، كان لهم في السماء أماكن وتحت الأرض... ها هي الشمس تغرب في الأفق، وتبدأ العتمة بالتسلل إلى داخل التاكسي، والطريق حولنا مضاء بألوان إشارات المرور والمصابيح المنتشرة على جانبه، تبأ لها من فكرة، فالاحتلال يضيء لنا الطريق!!!

ذاكرة لا تنتزع

تخدعني الفزاعة كلما مررت نظري إليها عبر نافذة السيارة، ظلناً مني أنها امرأة، ربما يدل هذا على نجاح الفكرة، في أن وجودها يرهب الطيور قبل الاقتراب من الزرع، وتلفتني أرض تتناثر فيها العديد من الفزاعات، ولا أفتأ أن أتذكر مسلسل كرتونيا كان إحدى الشخصيات فيه فزاعة، تبحث مع أصدقائها عن عالم يؤمن لها الروح لتغدو كالبشر. أريد أن أبعاد فكرة أن تلك الفزاعات غير موجودة و أنني أحلم كلما رأيتها على ذيك الأراضي، لكن لا أدري لم، ربما لأنني لم أعهد لها في أراضي بلدتنا والقرى المجاورة.. لا أدري

لا يدري ويدري

قال: كيف أنت؟

قالت: الحمد لله بخير

بعيون تخنق دمعتين، قال: مبسوطه؟

بوجه ملؤه الاستغراب وابتسامة مكابرة - قالت: مبسوطه والحمد لله

كأنه أراد الاستفسار عن سعادتها من بعده

و كأنها لم تدرك أن ابتسامتها قتلته

مسألة رياضية

المعطيات: في طفولتها، تابعت سلمى مسلسلات الكرتون مع أقرانها وجيلها بشغف عارم، مثل، ساندي بل، صاحب الظل الطويل، ليدي ليدي، ليدي أوسكار، الجميلة النائمة، سندريلا، الحساء والوحش. وفي مراهقتها بدأت ترى دموع أمها وخالاتها وعماتها، وحتى الجدة أمام مشاهد الفراق بين فانتن حمامة ورشدي أباطة، وبين الأولى وعمر الشريف، أو ماجدة وعماد حمدي، والظلم المجتمعي الذي يقع على المحبين كما مثلته سعاد حسني وحسين فهمي، وعمر من قصص السباعي وإحسان عبد القدوس، وطبعاً تلاحظ فرحتهم وابتساماتهم حين يعود أحمد لمنى وسامية لسمير، وتنتهي القصة عاشوا في تبات ونبات وخلفوا صبيان وبنات. كبرت سلمى، ورأت المشهد يتكرر أمام المسلسلات التركية، في حضرة مهند وميس، ويحيى وإياد، بين لحظة وداع ودموع من الورد، تمضي الأيام لتغدو سنوات من الضياع أمام لا مكان لا وطن، بعد أن كانت الأفلام الهندية هي القنابل المسيلة للدموع على الشاشة الصغيرة والكبيرة. المطلوب: خلي عينيك بالأرض، لا تتطلي يمين وشمال.. هدول الشباب كلهم كذابين، مش حدا يضحك عليك، مش تفضحينا وتخلي سمعتنا بالأرض، البنات مثل التوب الأبيض، إزا نزلت عليه نقطة دم عمرها ما بتنظف.

الأم: الحب يمأ هاد هبل وقله عقل، وتقول المرشدة الاجتماعية في المدرسة: اللي بتحب يكون عندها نقص عاطفي وحنان من الأهل، لذلك تبحث عن شخص من خارج بيتها! فتفكر سلمى بأن كل اللاتي يكتمن قصص جبهن في المدرسة مريضات نفسياً!! رأس الإشكالية: سلمى لم تستطع أن ترى الفارس الذي حلمت به يأتها على حصانه الأبيض، ولا تشعر بالحب نحوه، لكنها تخفي وتخفي، ويخفقها السر نحو العدم، بينما صديقتها نوال تبوح وتصرخ وتخرج عن صمتها.

الحل: تموت سلمى صمناً، وتموت نوال برصاص الشرف، أو تنتظرها الفضيحة والحرمان من الثقة.

طفل لا يضحك

صورة طفل في المستشفى يحتضن الجراح بيده، بنظرة خائبة، تترجع على يسار الجريدة. إنه ليس خبيراً، هي مناشدة لعلاج الطفل، لأن أهله لا يستطيعون دفع تكاليف المستشفى، إن دل على شيء فيدل وجود هذه الصورة ومثيلاتها على :

- استغلال مجتمعي

- حكومة فاشلة

- مستشفيات ظالمة

- كرت المؤن ما يزال يلوح.. الشحادة عادة

- طفل بلا أمل

لا أبكي على هكذا صورة، ولكني أتعلم الحقد

عن فئة الهواة

المصورة إسراء عودة تنال جائزة من معرض دبي للإبداع

رام الله- خاص بصوت النساء

تموز المقبل، من أجل إطلاع الجمهور على المستوى الفني لصورها الفوتوغرافية.

وتنحدر إسراء من بلدة المالحه المدمرة، الواقعة غربي القدس، واضطرت عائلتها للهجرة القسرية عقب النكبة الكبرى العام ١٠٤٨، واستقرت في مدينة البيرة، وتخصصت إسراء في «تصميم جرافيك»، وحصلت على دبلوم من كلية فلسطين التقنية العام ٢٠٠٦. تبدي عائلتها اهتماماً بالفنون، ولديها شقيق أصغر منها يهتم بموسيقى الراب، وآخر يمتلك موهبة التصوير الفوتوغرافي، فيما اهتمت والدتها بفن التطريز والرسم والتجميل.

اكتشفت إسراء موهبتها الفنية مبكراً أثناء دراستها في المرحلة الثانوية، وقد شاركت في دورة للتصوير عام ٢٠٠٠، نظّمها مركز شباب الأمعري، وأنجزت أثناء الدورة فيلماً قصيراً بمشاركة المتدربين والمتدربات، وتحت إشراف المخرج أنيس البرغوثي فيلماً قصيراً مدته عشر دقائق بعنوان: «بعض من حياتنا»، ثم شاركت العام ٢٠٠٤ بإخراج فيلم عن الأطفال الذين يبيعون العلكة في الشوارع، ومدته سبع عشرة دقيقة، وجاء تحت عنوان «شلة العلكة وأنا»، رصدت فيه يوميات حياة الأطفال، وهم ينتقلون بين السيارات لاصطياد زبائن لعلكتهم.

نالقة لفئة فنية متميزة للمصورة الفوتوغرافية إسراء عودة، جائزة للإبداع على فن توظيف لهب شمعة، واحتجازها بطريقة خلاقية ومبتكرة في صورة فوتوغرافية، بدت كأنها لوحة فنية بامتياز، وقد تسلمت الجائزة بدلاً منها، شقيقتها نجوان عودة، لعدم تمكنها من السفر والحصول على تأشيرة دخول لدولة الإمارات العربية المتحدة.

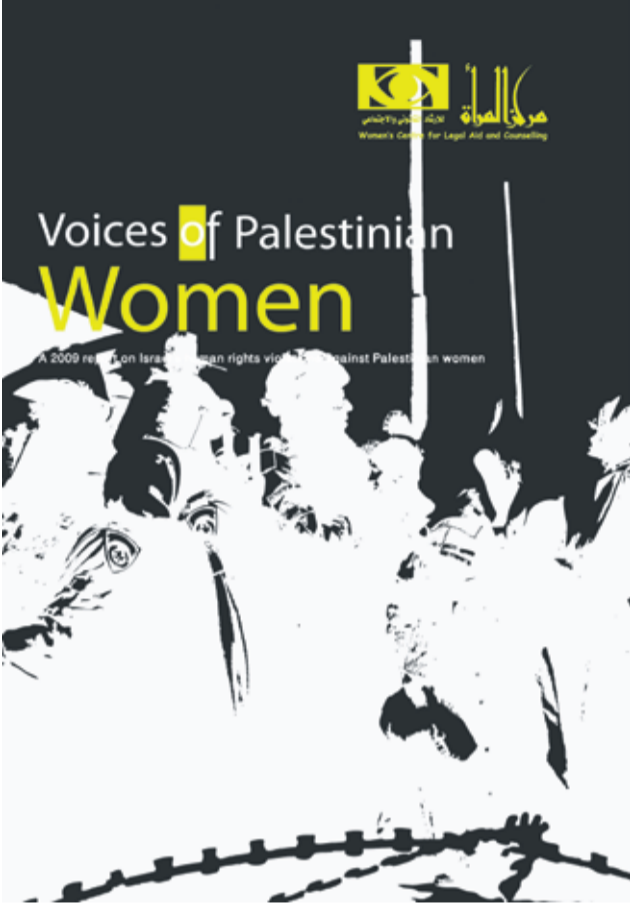
شاركت المصورة الهاوية إسراء، ٢٤ سنة، في المعرض التشكيلي لفنون الإبداع الفلسطيني، الذي أفتتح في دبي خلال شهر آذار الماضي، وتواصل على مدار شهر ونصف، بمشاركة ٤٥ فناناً فلسطينياً محترفاً و١١ فناناً من فئة الهواة.

وأشرف على المعرض مؤسسة «آرت سوا»، بهدف تقديم مساحة عربية للفنانين الفلسطينيين، لعرض نتاجاتهم الإبداعية، في إطار حدث عالمي. وكذلك فسح المجال أمام الإبداع الفلسطيني، وجمع التبرعات خدمة للمشروعات الثقافية المختلفة في الأراضي المحتلة.

واعترفت إسراء عودة، أن الجائزة المعنوية شجعته من أجل بدء الإعداد لإقامة معرض في القريب العاجل للقطاتها الفنية في رام الله، وكذلك المشاركة في معرض فني في مدينة حيفا خلال شهر

المرأة الفلسطينية بين مطرقة جيش الاحتلال وسندان مستوطنيه

نبيل دويكات



وجنود من الجيش الإسرائيلي. كان زوجي مريضاً وطريح الفراش، وغير قادر على النهوض والتحدث إليهم، خرج ابني للتحديث معهم، طلبوا رؤية زوجي، ولكن ابني اعلمهم أنه مريض ولا يستطيع الخروج من البيت، وأخبرهم أنهم يستطيعون الدخول لرؤيته. كنت واقفة تحت الكرمة، وقاموا بالحديث معي وسألوني عن اسم زوجي، وكلم عمري، وأيضا طلبوا رؤية أوراق «الارنونا». قمت بإعطائهم الأوراق، التي بينت لهم أننا كنا ندفع الضريبة أولاً بأول. وقاموا بعدها بأخذ صور للمنزل. لقد خفت عندما جاؤوا، لم يندرونا بقدمهم ولم يفسروا حقيقة ماذا يريدون ولماذا هم هناك. في الحقيقة وفي تلك الحادثة، انهزت بسبب التوتر، ابني سألني: لماذا انهزت؟ يجب ان تكوني قوية، هذا ما يحصل مع الجميع. لكن انا قلقة على منزلنا وماذا سيفعلون به، انا قلقة ماذا سنفعل لو هدموا منزلنا، هذا المنزل هو نتاج عمر من العمل الشاق والتوفير. أعرف أن هناك مشاكل كبيرة في منطقة البستان، سمعت أن جميع المنازل ممكن أن تهدم، وإن لم أكن قلقة على منزلي، ساكون قلقة على الآخرين أيضاً».

يقدم مركز المرأة، في التقرير، تحليلاً لهذه التجارب، لتبسيط الضوء على العواقب الاجتماعية والاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب تأثير الاحتلال المحدد بالنوع الاجتماعي.

يبرز التقرير أن حوادث العنف هذه يمكن أن تكون فردية، تتعرض لها النساء أثناء انتظارهن عند نقاط التفتيش، أو سيرهن على الأقدام عائداً إلى المنزل من العمل، أو قد تكون عملية مستمرة، حيث تعيش المرأة مع العنف أو التهديد بالعنف من المستوطنات الإسرائيلية المجاورة، على مدى العديد من السنوات. ففي هذه المجتمعات، كما يتبين من الشهادات الواردة في التقرير من مدينة الخليل وبلدة عصيرة القبلية، تتعايش النساء مع الاعتداءات التي تطالهن وتطال أسرهن وجيرانهن وممتلكاتهن وسبل رزقهن، على مدى سنوات عديدة. تقول إحدى النساء من بلدة عصيرة القبلية في منطقة نابلس في شهادتها: «كثيراً ما يقوم المستوطنون بالهجوم على المنازل القريبة من المستوطنة، والتي تقع عند اطراف القرية، وغالبا ما يتواجد الجيش الاسرائيلي الذي لا يعمل شيء لمنع المستوطنين بل يقوم بتوفير الحماية لهم».

«كانت الساعة حوالي السادسة صباحاً، فجأة سمعت صوت المستوطنين عند باب المنزل يصرخون «الموت للعرب، الموت للعرب». كانوا يصرخون كلمات أخرى باللغة العبرية، ولكني لم أفهم معناها. بعدها بقليل بدأوا برشق الحجارة على الشبائيك، ومحاولة تقطيع الشبك الذي كنا قد وضعناه لتوفير الحماية لنا، كما قاموا بتكسير الزجاج. بدأ اطفالي بالصراخ والبكاء، خفت كثيراً ولم أعرف ماذا أفعل. كنت قلقة جدا على أطفالي».

إن أثر العنف الواقع على النساء من جانب المستوطنين والجنود الإسرائيليين شديد. وقد تبين من خلال التوثيق، أن النساء يتأذنين بشدة نفسياً وانفعالياً، ويكن في كثير من الأحيان قلقات وخائفات. وقد أفادت بعض النساء بأنهن لم يكن قادرات على الاستمرار في حياتهن الطبيعية بسبب الخوف من الاعتداءات المتكررة. وقالت إحدى النساء في شهادتها: «في كل مرة أرى جنوداً أو أسمع أصواتاً أصاب بالهلع، أشعر بأنني أريد أن أترك المنزل وأذهب لأعيش في مكان آخر». كما تكون النساء

أيضاً قلقات على أبنائهن وتأثير ذلك عليهن. وورد في شهادة إحدى النساء: «ابنتي الصغرى، ربي، التي عمرها سنة ونصف وبدأت لتوها في الكلام، تشير إلى النافذة وتقول «مستوطنون، مستوطنون...» وتبدأ في البكاء في كل مرة تسمع ضوضاء حول المنزل».

يبرز التقرير أيضاً الحصانة التي يحظى بها المسؤولون عن هذه الاعتداءات، مع إجماع النساء عن الإبلاغ عن الاعتداءات إلى السلطات الإسرائيلية لأنهن يعرفن أنه لن يتم القيام بأي إجراء.

ويوثق التقرير السياسة الإسرائيلية المتمثلة بهدم منازل الفلسطينيين والإخلاء القسري، وهي ممارسات تدمر حياتهم، وتؤثر على النساء والأطفال بشكل خاص. خلال عام ٢٠٠٩، تم هدم ما مجموعه ٢٧١ مبنى، مما أثر على ١٣٧٧ شخصاً من بينهم ٧٣٠ طفلاً. تكون عمليات الهدم في الغالب أحداثاً عنيفة، دون أن يعطى للأسرة أي إنذار سابق أو بعد إعطاء إنذار قصير الأجل، ويرافق الجرافات عشرات من الجنود والشرطة الإسرائيلية. تكون هذه تجربة صادمة بعمق للأسرة.

يكشف توثيق مركز المرأة ويسجل الأثر النفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي على المرأة، بسبب سياسة هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري. فالمرأة غالباً ما تكون الأشد تأثراً، إذ أن حياتها عادة ما تدور حول الحيز الخاص للمنزل، حيث تربي أولادها وتتولى رعاية المنزل. تقول إحدى النساء في روايتها: «العيش في سلوان وفي هذا المنزل هذه هي حياتي، هذا كل ما أملك. لا يوجد شيء آخر. لم أعمل قط خارج المنزل، ولا أغار المنزل أو الحارة كثيراً. قضيت حياتي في رعاية أبنائي، ومنذ أن كبروا أساعد برعاية أحفادي، والآن أرعى زوجي. كنت أقضي وقت طويل أزرع الخضروات في الحديقة، ولكن لم أعد أقضي ذلك الوقت الطويل، ولكنني ما زلت أرعى المنزل وأطبخ للعائلة. منزلي يعني لي كل شيء. ابني يمازحني في البحث عن منزل آخر، لكنني لا أستطيع الممازحة في هذا الموضوع، أنا أقول لإنني سأذهب من هذا المنزل إلى المقبرة».

إن النساء اللواتي قام مركز المرأة بمقابلتهن، يعانين بشكل دائم من القلق والاكتئاب طوال العملية الطويلة التي يمر بها هدم المنزل، ويجدن أنفسهن بعد التهجير في ظروف معيشية مكتظة وغير مناسبة، مما يعمن من إحساسهن بالقلق وغيره من المشاكل النفسية. مما يؤدي إلى التوتر والاكتئاب ومواجهة صعوبات في علاقاتهن مع أزواجهن وأطفالهن. تلخص إحدى النساء التي هدم منزلها في القدس في عام ٢٠٠٦ معاناتها بالقول: «جلست في الخارج أراقب هدم البيت الذي بنيناه وعشنا فيه ست عشرة سنة. كانت هذه مصيبة أخرى بالنسبة لأسرتي، فوق كل الفقر الذي عانيت منه على مر السنين. لم أكن أنا وأسرتي الوحيدين الذين تضرروا من ذلك، بل عائلات أولادي أيضاً. فابني الأكبر المتزوج ولديه ثلاثة أطفال هدم منزله سنة ٢٠٠٥، ولذلك كانوا يعيشون معنا، وابني الآخر متزوج أيضاً وكانت امرأته في ذلك الوقت حاملاً بطفلهما الأول، وكانا يعيشان في الدور الأسفل من البيت».

في الواقع، إن صحة المرأة النفسية، باعتبارها المسؤولة الأولية عن رعاية الأطفال في معظم الأسر الفلسطينية، تعد عاملاً حاسماً في الحفاظ على الصحة النفسية للأطفال في الأسرة. وعندما تعاني صحة الأم النفسية، فعلى الأرجح أن يعاني الأطفال هم أيضاً. ويلفت التقرير الانتباه إلى الأثر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لانتهاكات حقوق الإنسان على النساء، بهدف المساعدة على إدراك الأثر المدمر والمحدد بالنوع الاجتماعي على حياة النساء الفلسطينيات.

«أصوات النساء الفلسطينيات» هو عنوان الكتاب الجديد الذي أصدره مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في آذار الماضي. وهو تقرير حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ضد المرأة الفلسطينية. ويعرض التقرير حالة ١٩ امرأة تحدثن بكلماتهن الخاصة ليروين تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على حياتهن، وحياة أسرهن خلال عام ٢٠٠٩.

يهدف مركز المرأة من هذا التقرير إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، التي تواجهها المرأة الفلسطينية وتأثير الاحتلال على علاقات النوع الاجتماعي. وتم أعداد التقرير في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. قام بالتوثيق فريق من الباحثات الميدانيات من مختلف أنحاء الضفة الغربية، وسجلن شهادات مشفوعة بالقسم للنساء اللواتي تحدثن عن تجاربهن المختلفة في ظل الاحتلال: عن عنف المستوطنين والجنود الإسرائيليين، وعن القيود المفروضة على حركتهن بسبب نقاط التفتيش ودار الفصل، وعن تعرض بيوتهن للهدم، وعن إخلائهن من بيوتهن بالقوة، وعن انفصالهن عن عائلاتهن بسبب نظام التصاريح المشدد.

فمثلاً تروي إحدى النساء الفلسطينيات (٥١) عاماً من مدينة الخليل، قصص معاناتها مع المستوطنين، ومضايقاتهم المتعددة لها. وتصف أحد الوقائع التي حصلت معها في عام ٢٠٠٩، حينما كانت تنقل والدتها (٧٠) عاماً في سيارة اسعاف بالقول: «رأيت من النافذة الخلفية مجموعة من المستوطنين، ربما عشرة أو خمسة عشر منهم تجمهرها على جانب الطريق. أحد أطفال المستوطنين، الذي كان يبدو في عمر ١٤ سنة تقريباً، كان يسير باتجاه سيارة الاسعاف. أثناء حديث الجندي مع السائق، رأيت الصبي ينحني لكي يلتقط حجراً. نظر الجندي إلى الصبي وواصل التحدث مع السائق. في هذه اللحظة، ألقى الصبي بالحجر على النافذة الخلفية لسيارة الاسعاف وكسرها. سقط الحجر بالقرب مني ومن أمي. شعرت بالذعر وصرخت في الجندي. قلت له: «أمي في وضع خطير، خذ هذا الصبي بعيداً». تحدثت إليه بالعربية ولست متأكدة إلى أي حد فهم ما قلته. ولكن الجندي لم يتحرك ولم يفعل أي شيء. ثم التقط الصبي حجراً آخر ورماه على النافذة ذاتها، مما سبب تناثر كل ما تبقى من زجاج مكسور. أثناء حدوث ذلك، انحنيت فوق أمي لأحميها ولأمنع الحجارة والزجاج المكسور من السقوط عليها. ثم رفعت رأسي ورأيت عدداً من أطفال المستوطنين الآخرين يقتربون منا. ولم يفعل الجندي أي شيء لمنع المستوطنين من مهاجمتنا».

وتكشف الحكايات عن واقع الحياة في ظل الاحتلال، إلى جانب تأثير ذلك على النساء ومخاوفهن وقلقهن على عائلاتهن. إن قصص النساء لا تشهد على وحشية الاحتلال وما يمارسه من تمييز وعنف فحسب، بل وتشهد أيضاً على قوة المرأة الفلسطينية وقدرتها على التحمل.

تروي امرأة أخرى (٧٧) عاماً من حي البستان في سلوان في مدينة القدس المحتلة، حكايتها مع الاحتلال، الذي يهدد بهدم منزل العائلة: «عشت في منطقة البستان في حي سلوان في القدس طيلة الوقت، يعيش معي الآن زوجي المريض وعمره (٨٢) عاماً، ومنذ عام ٢٠٠٧ لم يعد بإمكانه الحركة، وأصبح طريح الفراش. ويعيش معنا أيضاً ابني مع زوجته وأربعة أبناء. في آب ٢٠٠٨، جاء موظفو البلدية

طاقم شؤون المرأة يستهدفهن بالتدريب

مقدسيات يوثقن قصص الانتهاكات الاسرائيلية والعنف المجتمعي

بسمة البطاط



لم يعد الإحتلال وسيلة لتغيير وجه القدس من حاراتها وأماكنها التاريخية وشوارعها وأبنيتها القديمة فقط، ووضع كل مواطن فيها على قائمة التهجير والتشريد، وكل منازلها وأراضيها صالحة للهدم أو الإستيلاء في وقت ما. تبحث القوانين كل يوم وتتكيف لتتناسب مع مخطط التهجير ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتوسيع الإستيطان، الذي أعد ليمنع أي نمو سكاني فلسطيني، باعتباره التهديد الأكبر لمخطط تغير هوية مدينة القدس وتاريخها، وإذ يتشارك المواطنون الفلسطينيون كل أشكال العذاب والمهانة الموجهة لهم، فإن النساء المقدسيات تاتهن الجرعة مضاعفة، وتزداد المشاكل الاجتماعية التي يعتبر الإحتلال أحد العوامل المساعدة والمباشرة في تغذيتها، فيتعرضن للكثير من أشكال العنف المجتمعي الداخلي، ولكي لا يبدو العنف مبرراً في أي صورة.

تحتاج النساء المقدسيات لدعم صمودهن في مواجهة الإحتلال، والحد من كل أشكال العنف الذي يتعرضن له على الصعيد الداخلي، والذي يصب شئنا أم أبينا في دائرة إضعاف الجهود الموجهة للصمود، ومقاومة المخطط العدواني لسلطات الإحتلال.

ومن هنا فقد حمل مشروع طاقم شؤون المرأة، العدالة والمساواة في ظل القانون، توجهاً نحو قضايا المرأة الفلسطينية بشكل عام، والعمل معها في مواجهة كل أشكال العنف.

ويسعى المشروع الى العمل على مستويين الأول: العنف الإحتلالي ورسد الإنتهاكات من خلال قصص واقعية تجاه النساء الفلسطينيات، والعمل على استخدام الآليات الدولية لمنع الإنتهاكات الإسرائيلية تجاههن. أما على الصعيد الداخلي، فإن المشروع يسعى لتوثيق قصص لإنتهاكات وعنف

مجتمعي، مبني على أساس النوع الاجتماعي، والقيام بحملة ضاغطة في مواجهة العنف المجتمعي والأسري، بما في ذلك المطالبة بإقرار قوانين منصفة بحق النساء، وقوانين تحرم العنف وتعاقب عليه، إضافة الى تعديل القوانين الحالية، والتي تخلق جملة تمييز ضد المرأة، وتتساهل مع المعتدين، في تحيز من القضايا كالقتل على خلفية الشرف والإغتصاب وغيرها.

ويعني هذا المشروع بشكل خاص بالتوجه للنساء المقدسيات والمؤسسات العاملة معهن، لمواجهة العنف الداخلي، والذي عبرت عنه النساء المشتركات، وخاصة عن استنزاف طاقات واسعة في التصدي للعنف، بما يجعلهن في صراع دائم لتحديد الأولويات وعدم فقدان البوصلة.

وتتمثل مراحل المشروع، الأولى: تدريب النساء الفلسطينيات على آليات التوثيق والقانون الدولي الإنساني، وقراءة القوانين من منظور جندي.

أما المرحلة الثانية، فتشمل جمع القصص من نساء تعرضن مباشرة للإنتهاكات والعنف.

أما المرحلة الثالثة فتشمل استنتاجات مبنية على القصص، وسيتم تحديد محاور الحملة التي يتبناها الطاقم، للضغط والمناصرة باتجاه مناهضة العنف. وتأخذ القدس خصوصيتها من حيث كونها العاصمة الفلسطينية من جهة، ونتيجة الحملة الشرسة التي تتعرض لها من جانب العدو الصهيوني، من جهة أخرى. وفي قطاع غزة يجري اهتمام خاص بالعنف الذي تتعرض له النساء، من قمع للحريات وازدياد العنف نتيجة الحصار والإغلاق، وتوجهات النظام السياسي القائم هناك، ويشتمل المشروع جميع مناطق الضفة الغربية، وفقاً لواقع واحتياجات كل منطقة.

دروب المعرفة

الأول من أيار عيد العمال العالمي

هذه الفكرة ولدت أولاً في أستراليا، إذ قرر العمال هناك، سنة ١٨٥٦، تنظيم يوم للتوقف الكامل عن العمل، مصحوباً باجتماعات وتسلّيات، تأييداً ليوم عمل ذي ثماني ساعات. في البداية كان مقرراً أن يكون هذا الاحتفال في الحادي والعشرين من نيسان.

وكان العمال الأستراليون، يريدون أن يحتفلوا هذا الاحتفال للعام ١٨٥٦ فقط. لكن الاحتفال الأول كان له وقع شديد على جماهير البروليتاريا في أستراليا، رافعاً معنوياتهم، ودافعاً إياهم نحو تحريض جديد، وهكذا تقرر أن يقيم الاحتفال كل عام.

والحق يقال: ماذا يمكن أن يمنح العمال شجاعة أكثر، وإيماناً بقوتهم، غير توقف تام عن العمل، قرروه بأنفسهم؟ وماذا يشجع الأرقاء المؤيدين للمعامل والمشاعل غير تعبئة قواهم الخاصة؟ هكذا جرى التقبّل السريع للاحتفال البروليتاري، ومن أستراليا بدأ ينتشر في البلدان الأخرى، حتى شمل العالم البروليتاري بأسره، أول من حدّوا العمال الأستراليين، كان العمال الأميركيون.

ففي ١٨٨٦ قرروا أن يكون الأول من أيار يوم توقف كامل عن العمل. وفي ذلك اليوم، ترك مائتا ألف منهم عملهم، مطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات. في ما بعد، منعت الشرطة والمضايقات القانونية العمال، ولعدة سنوات، من إعادة تظاهرة بهذا الحجم. لكنهم في العام ١٨٨٨ جدوا قرارهم، محددين أن يكون الاحتفال القادم في الأول من أيار ١٨٩٠. في الوقت نفسه، صارت حركة العمال في أوروبا أقوى، وأكثر حيوية.

والتعبير الأجل لهذه الحركة حدث في مؤتمر العمال العالمي، سنة ١٨٩٠. في هذا المؤتمر الذي حضره أربعمئة مندوب، تقرر أن يكون يوم العمل ذو الساعات الثمانية المطلب الأول. هنا أيضاً طالب مندوب النقابات الفرنسية، العامل لافين، من بوردو، بأن يعبر عن هذا المطلب، في جميع البلدان، من خلال توقف شامل عن العمل. مندوب العمال الأميركيين أشار إلى قرار رفاقه، الإضراب في الأول من أيار، ١٨٩٠، فقرر المؤتمر اعتبار هذا التاريخ يوماً للاحتفال البروليتاري العالمي. إذن، قبل مائة وخمسين عاماً، في أستراليا، فكر العمال بمظاهرة ليوم واحد فقط. المؤتمر قرر أن يتظاهر عمال كل البلدان معاً، من أجل يوم عمل ذي ثماني ساعات، في الأول من أيار ١٨٩٠.

لم يتحدث أحد عن تكرار هذه العطلة في السنوات المقبلة. ومن الطبيعي أن أحداً لم يكن ليتنبأ بالسرعة الخاطفة التي ستنتج فيها الفكرة، ويجري تبني الطبقة العاملة لهذه الفكرة. وعلى أي حال، كان مجرد الاحتفال بالأول من أيار، مرة واحدة، كافياً لكي يفهم الجميع ويشعروا بأن الأول من أيار ينبغي أن يكون ظاهرة مستمرة تقام كل عام. طالب الأول من أيار، بتطبيق يوم العمل ذي الساعات الثمانية. لكن حتى بعد بلوغ هذا الهدف، لم يجر التحلي عن الأول من أيار.

فما دام نضال العمال ضد البورجوازية والطبقة الحاكمة مستمراً، وما دامت المطالب لم تلب، فإن الأول من أيار سيكون التعبير السنوي عن تلك المطالب.

وحين يطل فجر أيام أفضل، حين تبلغ الطبقة العاملة العالمية غاياتها، فآنذاك، أيضاً، قد يجري الاحتفال بالأول من أيار، على شرف النضال المرير، وعذابات الماضي الكثيرة.



المفتشون يتشدقون دوماً بعبارتهم الجوفاء «أين أنت من الخطة...»؟

أجرت اللقاء: فداء البرغوثي

المنهاج، وهذا يسبب شعوراً بالإحباط لدى الطلبة المتميزين، ويضعهم في دائرة القهر والعجز، ناهيك عن أن ذات الامتحانات تكلف التربية مبالغ طائلة، والتي من الممكن الاستفادة منها في تأهيل مدارس بالكاد تلفظ أنفاسها، على اعتبار أنها تفتقر للكثير من الاحتياجات الأساسية، التي تساعد في ابتكار وسائل إبداعية في التعليم، كالمختبرات العلمية والتقنية.

وفي موضوع آخر، تطرقت عبير إلى قضية أخرى تتعلق بالموجه التربوي، والتي وصفته على حد تعبيرها «بضيف ثقيل الظل»، فالمعلمون والمعلمات ما أن يترامى على مسامعهم صوت محرك السيارة الخاصة بهذا الضيف، حتى يصابون بإحباط مستوحى من الانتقادات التي لا بد ستتوالى تبعاً من قبل الموجهين للمعلم، الذي يبذل جهوداً عظيمة على مدار العام، ويستخدم جملة من المهارات على اختلافها، ولكنه يفرض عليه استخدام ذات المهارات في حصة واحدة، هي تلك التي يتم انتقاؤها عشوائياً وتختصر جهود المعلم في برهة من الزمن، وكأنها مسرحية يجب على المعلم أن يبدي مواهبه فيها، دون الأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل التي قد تعترض المعلم في هذا اليوم.

وترى عبير أن التوجيه على أهميته، لا يمكن أن يخضع له المعلمون من ذوي الخبرات الطويلة بشكل متساو، مع أولئك الذين يخطون خطواتهم الأولى في سلك التعليم، وبالتالي يجب أن توضع معايير محددة لاختيار من سيقع تحت توجيههم. والأمر الذي يزيد القضية تعقيداً، هي تلك القرارات المستنسخة من مدارس الوكالة، والتي تسقط علينا من قبل مسؤولي وزارة التربية، دون منحنا الامتيازات ذاتها، التي يتمتع بها المعلمون في تلك المدارس، حتى يتحرر المعلم من التزاماته التي تكبل أداءه، وترهق تفكيره.

وفيما يتعلق بالحوافز التشجيعية، التي تخلق روح التنافس والإبداع ما بين الطلبة أنفسهم، فترى عبير بأنها معدومة في معظم المدارس على امتداد هذا الوطن، بسبب عدم وجود ميزانية مخصصة للمدارس في هذا المجال، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على الطلبة، على اعتبار أن التنافس الشريف بين الطلبة أنفسهم يخلق روح الإبداع لديهم، ويغذيهم ويصقل شخصياتهم.

وبخصوص النشاطات اللامنهجية، تعتقد عبير أنه لا بد أن تكون جديرة بالاهتمام، وتطويرها على قاعدة أنها تكشف المستور من الإبداعات الكامنة في عوالم الطلبة. ومن خلال تجربتي الشخصية أنا كمعلمة علوم وأحياء اكتشفت من خلال تشجيع الطلبة على ابتكار فكرة حول مواضيع معينة، تحمس الطلبة لاستخدام وسائل بسيطة من البيئة، تجسد الفكرة بشكل واضح في أذهانهم مدى الحياة، لأن ذلك هو ما نطمح إليه، وهو التعلم من خلال التجربة والممارسة، وإن كانت خاطئة.

وأخيراً، تطرقت إلى قضية تروق معظم المعلمين، إن لم يكن جميعهم، وهو عبء الحصص الملقاة على عاتقهم، فنصاب معلمي المرحلة الأساسية يصل إلى ٢٥ حصة، وهذا يعمل بالضرورة على كبت المعلم وضغطه إلى حد الانفجار، وعدم إيجاد فرصة لالتقاط أنفاسه، وتمارين حباله الصوتية وتغيير ترددها، من حاد إلى أقل حدة، حتى يستطيع جذب انتباه الطلبة للمعلم في غرفة الصف، وبالتالي عدم توفر الوقت الكافي لإيجاد وسيلة جديدة ومبتكرة، تغير من النمط التعليمي التقليدي المتبع في مدارسنا.

كثيرة هي الهموم التي يحيا في ظلها المعلمون والمعلمات على امتداد هذا الوطن، فبالإضافة إلى تدني الأجور التي يتقاضاها هؤلاء، والتي لا بد تؤثر عليهم نفسياً ومعنوياً، على اعتبار أنها بالكاد تلبى احتياجاتهم الأساسية، فإن أموراً أخرى باتت تشكل هاجساً يومياً يرحل معهم من يوم دراسي إلى آخر، وبالرغم من الاحتجاجات المتكررة التي لا تغادر أروقة الجدران المدرسية، على اعتبار أنه من المحرمات الخوض في هذه التفاصيل، لأولئك الذين يشكلون حجر الأساس في العملية التعليمية، فإن عدداً من هؤلاء يتمنى لو أن هناك مساحة للتعبير عن بعض الهموم، التي لو وجدت لها آذاناً صاغية، لكانوا تمكنوا من حل الكثير من العقبات، التي تعترض تطوير العملية التعليمية برمتها.

عبير القادمة من ديار بعيدة، لتحط أجنحتها في قلب الوطن الأم، وتحمل معها شوقها وحنينها من أجل أن تقدم ما في جعبتها، لخير تزرعه في عقول أبناء وبنات هذا الوطن، من طلاب المرحلة الأساسية والثانوية على حد سواء، تشعر بارتياح كبير داخل المدرسة، التي تعتبر بمثابة أسرته الثانية، لكنها في ذات الوقت تستحضر ما في جعبتها من هموم، تعترض طريقها وطريق آلاف المعلمين والمعلمات، الذين يرحلون كل عام دون أن يقفوا من إطار الصورة القائمة التي يعيشونها، في ظل الكثير من القضايا اليومية، التي لا يتم أخذها على محمل الجد، من قبل أولئك القابعين على الموائد المستديرة، يستصدرون قراراً تلو الآخر، دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات هؤلاء الذين يعيشون التجربة الحقيقية في الميدان، كونهم على تماس مباشر مع الطلبة.

في البداية تحدثت عن القلق الذي يراودها في رفع مستوى الطلبة لديهم، على اعتبار أن مستويات التحصيل لديهم متدنية جداً، تحديداً في مادتي العلوم والرياضيات، كما أشارت النتائج التي خاضها طلابنا في امتحانات عالمية تقيس مستواهم وتحصيلهم العلمي. متسائلة عن احتمالية الأسباب التي تقف وراء هذا الخلل، فيما إذا كانت من المناهج أو الإضرابات المتكررة التي وقعت خلال سنين مضت، أو المعلمين أنفسهم كما اعتدنا دوماً على الاتهام من قبل البعض؟!

وأضافت أن أحد الأسباب الرئيسية التي تعتقد بأنها تلعب دوراً أساسياً في تدني تحصيل الطلبة العلمي، هو هذا النجاح التلقائي لطلاب المرحلة الأساسية، المعتمد كسياسة خاصة بوزارة التربية والتعليم، حيث يتم رفع الطالب إلى الصفوف العليا وهو لا يعرف حقيقة ألف باء القراءة والكتابة، فأني مستوى يمكن أن نتخيله لهؤلاء الطلبة، وأي معاناة يمكن أن يقع تحت وطأتها المعلمون. وهذا يدفعني للقول بضرورة العمل على معالجة الفجوات التي يعاني منها الطالب متى ظهرت، بدلا من تكريس همه في تنمية المنهاج، بناء على الخطة التعليمية الموضوعية، والتي يتشدد بها الموجهون في كل زيارة يقومون بها إلى المدارس، والعبارة التي يرددونها دوماً: أين أنت من الخطة؟، دون الوقوف على ضرورة تملك الطلاب المهارات الأساسية التي سيحملونها معهم في الصفوف اللاحقة، والتي لا بد ستؤثر على تحصيلهم العلمي.

وفي ذات السياق، أشارت عبير إلى قضية أخرى تتعلق بقياس مستوى تحصيل الطلبة، من خلال امتحانات وزارية تقوم عليها التربية والتعليم، عبر اختيار عينة من المدارس لتقييم تحصيل طلابهم، ولكن إذا ما اطلعنا على الأسئلة التي تتضمنها الامتحانات، نجدها فوق مستوى الطلبة بكثير، وكان من يكتبها غير مطلع البتة على

الرحم الأولى والحكاية القابلة للدوران

أمل جمعة

لا تبدو فكرة مُحكمة نص رائقة كثيراً لي، فأي نص مكتوب هو حالة خاصة، ورؤية كاتب أو كاتبة النص بكل ظروفهما الزمانية والذهنية والعمرية.

ولكن من قال إننا نستطيع أن نكون على الحياء كقراء، (على اعتبار أنني أجري هذه المداخلة من باب قراءتي الذاتية، ويعيداً عن أي إطار نقدي وتحليلي)، نحن كقراء لسنا محايدين أبداً في التعايش مع النص، وإيجاد حالة من القبول أو الرفض (حالة خاصة أستطيع تسميتها بال جذب)، أحياناً لمساسها الخاص وحكها المستمر لما يمسه النص من تجارب عايشناها، وأحياناً، وهو الأجود بالنسبة لي، الاستفزاز المدهش الذي يتركه النص داخلي. أتذكر مثلاً عندما قرأت رواية «الجدور» للكاتب (أليكس هايلي)، وأنا على مقاعد الدراسة الإعدادية، وإنبهاري التام حين ذاك، بكل هذا السيل من الوجد والالم، أتذكر كيف كنت أمشي بلا توقف ولأيام، لا أستطيع الجلوس براحة أو النوم بعمق.

أتذكر في هذا السياق أيضاً، رواية «الأم» لمكسيم جورجي، وتلك الصورة على الغلاف، فلقد تبارينا في إعادة رسمها أنا وزميلاتي، حتى قالت لي مدرسة مساق الفن مرة: «ولكن ملامح من هذه؟»، معلقة على أن المرأة التي ارسمها فيها ملامح مني، كنت أرسم أمي دون أن أدري.

في تركيز لتتبع صورة الأم وصورتها المتشكلة داخل النصوص، ومقاربتها للدور الذي رسمه لها كتاب وكاتبات النصوص. أجد تلك الدهشة المتجددة باستعادة مئات الوجوه لمئات الأمهات، اللواتي قرأت عنهن من خلال ما كتب الأبناء نصاً أو رواية أو شعراً، وأتذكر بشكل خاص حديثاً ليويسف القعيد، وهو يحكي عن روايته «يحدث في بر مصر»، وعن مصدر معلوماته: «أبي بذرت بداخلي بذرة الحكمة هذه، لأنها كانت وما زالت حكاية من النوع النادر، وإن كانت ذاكرتها تخونها في بعض الأحيان مؤخراً، ولكن لا بد وأن أعترف أن نصف رواياتي، إن لم يكن أكثرها، سمعت الفكرة الجوهرية أو البذرة الأولى منها خلال حكاياتها الكثيرة والمتنوعة، كانت حكايات القرية وظروفها وحكايات أمي هي نقطة البدء».

إن، الأمهات حاضرات، ملهمات، وبطلات في كل ما نكتب، وفاعلات في كل ما نبوح وما نستتر. طوال النصوص كانت تراود مخيلتي صورة واحدة، لأم خمسينية، فاضلة، فقيرة، صامتة، شديدة التواضع والحزن، كثيرة البكاء بصمت وفي الليل، وقليلة الحيلة، لا يبدأ دورها إلا باختفاء الأب واختفائها هي شخصياً عن الحياة، وهما محوري النصوص الأهم:

١- غياب الأب بالموت أو السجن أو المرض، وأحياناً بلا مبرر (المهم لا يتطرق النص لذكره).
٢- غياب الثاني للأب، واكتشاف قيمتها الكبيرة، التي تأتي من باب الإحتياج الصرف لدور الأم، المتمثل بالرعاية التامة للأبناء، وغير المحفوظ أهميتها، فهي تحصل حاصل، لكن غياب الأم المفاجيء (جاء في أغلب النصوص هكذا بسبب المرض أو الموت)، يصنع المفارقة والشرح العميق. التباكي الشديد الذي يصل لدرجة الفجعية، في وصف مع التقديس الهائل للأم، سمة أغلب النصوص، وهو ينم في رأيي عن علاقة غير واضحة ويومية مع الأمهات، (فهن يغضبن ويصرخن، ولا يقمن بتحضير الغذاء أحياناً، ويتذمرن من الدور المربوط بهن، ويتركن البيت لأسباب مختلفة، ولا يضير هذا محبتنا لهن).

أتذكر في لقاء إذاعي مع أطفال في روضة، عندما قال طفل لم يتعد الخامسة: «أنا هي اللي بتطبخنا وبتلبسنا وبتبوسنا وبتصحينا من النوم...»، مقبول هذا من طفل.

على الجانب الآخر، التقديس هو وجه آخر للإدانة، وحصار ومحدودية دور نحاصر به الأمهات، ونؤطرهن بنمط ودائرة واحدة (لوحة جميلة ثابتة ودائمة)، وأي خروج يعتبر جريمة كبرى ندان بها، وتبتر وتنفى، وربما يكون عقاب جرم الخروج من دائرة القداسة أحياناً، أكثر قسوة من عقاب الوجه المقابل، الدونية، ولاكن واقعية، لا ننجح ببساطة بتقبل أن نرى الوجه الآخر الموجود فعلاً، ولكننا نجزه بقسوة من نصوصنا، لصالح فكرة الأم العظمى الراسخة في ذهن منذ آلاف السنين.

لذا لا نرى الأمهات إلا بهذا الدور المحدود، (الإنجابي وما يليه من تواج)، مثلاً، لم يتطرق أي من النصوص لأم شابة، والنص الوحيد الذي تحدث عن علاقة جميلة بين زوج وزوجته، كان فائضاً بالألم لعدم قدرة الأم على الإنجاب، (هذا جائز حالة صعبة)، ولكن أن ينحصر كل دور المرأة بإنجاب الأطفال، ويوقف حياتها هنا، دون النظر لكل ما حولها من تعلمها وثقافتها وعملها وحبها وحب زوجها لها، هو ما قصده بنمطية الدور المأمول من المرأة (الأمومة)، وحصارها داخل دائرة واحدة، هي الدوران في فلك بيتها وأولادها وزوجها. غابت الأم العاملة، المبدعة، المطلقة، الشهيذة، القوية وصاحبة القرار والمتكلمة، بينما حضرت المغلوب على أمرها، الصامتة والكبيرة في السن، الأرملة، الصبورة والمضحية حتى آخر رمق. هل من إشكالية في ذلك، نعم، كنت أتتبع النصوص، ودون أن أدري أراجع حالتي كاتبة لأم (لا يختلف دورها)، وأتساءل يا ترى كيف نكتب عن الأمهات، ماذا يعني لنا حضورهن أو لا في حياتنا؟ وفضيحة غيابهن؟

فإذا توافق أربعون نصاً، أضيف لها مئات النصوص التي تراها تعج بالشكوى على حدود عيد الأم، بهذه المحدودية من الأدوار، علينا التوقف والتحديق، رغم أن الواقع يحمل لنا صوراً مختلفة للأمهات، وصوراً أكثر صلابة، وبها من التحدي والحفر داخل تكوين الفرد والتأثير به والتعلم منه الكثير. فلنسا دوماً أكثر ذكاءً من أمهاتنا، ربما نكون أوفر حظاً فقط في حالات كثيرة.

لا أحلام ولا ملامح خاصة للأمهات في النصوص، كلهن جميلات، وكلهن مريضات، وكلهن كبيرات في السن، وجميعهن بلون واحد (لا فروق شخصية) وبلا أسماء، لا نقبض إلا في بعض النصوص عن حالة معايشة حقيقية بين كاتب/ة النص وأمه، علاقة متبادلة مثل الشراكة والمياومة، وأقصد بها التفاصيل العادية التي تصنع سياق العلاقات والنمو والاكتشاف والمكاشفة، والغضب والحيرة والتباس حالتها النفسية علينا أحياناً.

مثلاً هل ممكن أن نكتب عن الأم التي تطلقت وتزوجت من آخر، واتخذت قراراً بصياغة حياتها ونحن نكرم الامهات؟ أتذكر شاباً بعث لي بنص مرة يتحدث به عن أمه المتوفاه، أوصلها به لمراتب النجوم، لاكتشف بالصدفة أن أمه موجودة، ولكنها تزوجت من آخر فكان فيها بالموت، على اعتبار أنها لم تقدم الدور المنوط بها. كلما تطورت علاقتنا بالأشياء وتعمقت، وسمحنا بالصد والرد والانفتاح، والقفز بعيداً لنرى الأمور بشكل مختلف، كلما حدث ذلك، نكتشف جوانب جديدة ومختلفة، هذا مطلوب، لا أدري كيف؟

أن نخرج منهن «الأمهات» لنراهن بوضوح، لنسمعهن، لنحتمل أن يكن مغايرات لنا، بمعنى آخر، ربما نحتاج في عمر معين (ونحن على أبواب النضج) لولادة كاملة مختلفة وناضجة، لعلاقتنا بالآباء والأمهات، مثل أولادة الفرس، التي تقذف صغيرها (المهر) بعيداً، يقع ويقوم ويقوم ويقع، وعندما تستقيم خطواته، يقف كاملاً ويركض نحو أمه، هل نستطيع عندها أن نخلق حكاية أخرى ونصاً آخر؟ ستكون هي حكايتنا العميقة والصادقة، والموغة في الحب عنهن، (أمهاتنا) ستكون بالتأكيد حكايتهن.



أنا ابن هذي البلاد

روز شوملي مصلح

وقطعتم زيتوننا تحسباً
أن تكشف الرواية كذب الرواية.
أيها الغزاة الجدد،
مرقتم جذور وردتنا، ودمعتنا
أنا ابن هذي البلاد
المغيب قهراً وقسراً
في صور الغرب منذ قرنين ونيف،
أنا المسيح الذي يُصلب كل يوم
حاملاً خطايا الآخرين.
أنا الشعب الذي جرد من يومه،
ومن أمسه،
ومن غده،
كنّا هنا. وإن غيبتمونا،
فنحن هنا، ولو كنا هناك.
وإن أخرجتمونا من الكلمات،
والخارطة،
والذاكرة،
فنحن هنا
رغم استعارات المكان والزمان.
نحن ملح الأرض،
وهذي الأرض لي،
والفجر القادم لي.

غبروا شوارع المدينة،
غبروا أسماءها وسماها
لكنكم مهما فعلتم
أنا ابن هذي البلاد
المنفي داخلها
المنفي خارجها
أنا الحاضر المغيب قصداً
من عقول الغزاة الأوائل
والغزاة اللاحقين،
أقصبتي صورة
خارطة،
وأمكنة
وبنيت فوق ما زرعت
قلاعاً
وأسواراً تحاصرني،
عزيتني من شجر التوت
والليمون
وسرقت غطاء الرأس،
وعبأتني الحجرية،
زورت نجمتي،
وثوبت أمي،
وأغنيتني

وردة حمراء

بثينة حمدان

تطرق عتبة بابي كل يوم
وردة حمراء
تدق بشدة
وأنا أفكر لماذا وكيف تسير هذه الوردة؟
قبل أن تتعلم الوقوف
وقبل أن تتعلم الكلام
قبل أن تتنفس، وتبكي
قبل أن تتعلم حتى الحب
تدق، تقول لي: أنا هنا
أنا بداخلك
وردة منك
تتحرك مثل الفراشة
تسبح
تأكل وتنام معي
تُبدل شكلي
ترسم علامات التورد على وجنتي
تبرق في عيوني
ينساب شعري فجأة
تعلمني معنىً جديداً للجمال
لونا رفيعاً من الشعر
تسرق أوقاتنا شيئاً فشيئاً
تجتاح حياتي بخطوات رقيقة
ولحظات أسرة
تدق وتدق
تستلقي، تنكسر، تنكسر
تتحرك بحرية لا أفهمها
في مساحة ضيقة لا تتسع لها، ربما
لكنها حمراء، متوردة، فانتة
تنمو كل دقيقة
صار لها جفون، رموش، أنامل
جسد جوري، وقلب!
تستطيع الآن أن ترى الحب
أن تمارسه دون أن تعلم
تستطيع أن تسمعني، أن تحفظ صوتي
أن تنام، وتصحو وتتناغم معي
تحس بي
صرت أفتنت
صرت بقلبي
صرت بجسدي
أنا روحين أفتنت
انهمرت أحاسيسي، تسلت إلي متزاحمة
فأغضب بشدة
وأفرح بشدة
أحب بشدة
وأنام بشدة
أقفز، ألعب، أضحك
أعيت بالأشياء التي ستطالها يديها الصغيرتين
أسير لأعلمها أن هناك مساحة أكبر وأحلى
أزور ندى الصباح، وهدهد الليل
أنثر التحايا لأعلمها حب الناس
أحضن نفسي في الليل، أتكور لأضهما
أحكي لها قصة الأميرة النائمة
وليلي والذئب.
أحلم!
أنبض!
أعيش!
أعيش لأجل وردة جورية نبتت بداخلي
لأجل جسد يتحفز بداخلي للخروج.



طاقم شؤون المرأة يكرم الفائزات بمسابقة «عائدة» لأفضل قصة صحافية عن الأم

وقدمت الكاتبة والإعلامية لبنى الأشقر، شرحاً عن عائلة عايدة، التي سميت الجائزة باسمها، وهي عائلة تتبع أما مفايرة لم تنل حقها في التعليم، ولكنها قاست كي يتمتع به الأبناء. وقدم د. عبد الرحيم الشيخ مداخلة عن تجربته مع فئة المبدعين والمبدعات من طلبة الجامعات، وتحدث عن تجارب الأساتذة المبدعين، وقال: «هذا ليس لأنني أستاذ، بل لأنني ما زلت أتعلم». واستعرضت الإعلامية أمل جمعة في مداخلتها في مراجعة للكتابات المقدمة ضمن المسابقة، وتحدثت عن سير وتنظيم المسابقة وطرق آلية التحكيم للخروج بها من منظور جندي حول صورة الأم. معتبرة جمعة المسابقة: «بأنها الرحم الأول والحكاية التي لا تنتهي» بحسب تعبيرها. وفي حديث خاص مع الفائزة فاطمة بدر، التي كتبت عن «تغريب أمي»، وهي طالبة في كلية العلوم من جامعة بيت لحم، قالت: «عندما تقود المرأة قرارها، تصل للمراتب التي تستحق، بغنى عن الإسقاطات والمساعدات التي يقوم بها الآخرون لإظهارها».

واعتبرت بدر موضوعها فاتحة للمرأة، معتبرة المرأة هي بوابة تاريخية من ناحية فلسفية ومنطقية، بينما تحدثت عن الكيان الإلهي وكل ما هو مقدس. وقالت: «توجهت للمشروع كوني ابنة القدس، لأعبر عن اهتمامي بأن القدس غير مغيبة، ولتغيير النظرة السلبية عن شبابها».

بينما قالت الفائزة سيما عاربية من جامعة النجاح الوطنية، عن موضوع «ذكريات مدفونة»، بانني تناولت موضوعي وناقشته من منظور إنساني بحث، وتحدثت به عن علاقتي بأمي ومعاناتها مع المرض.

وأشارت سيما إلى أن هذه التجربة عملت على نضجي، وأعطتني المقدرة على اتخاذ قراراتي الخاصة، بالرغم من تأثيرها على مشوار حياتي.

وشكرت الفائزتان فاطمة وسيماء طاقم شؤون المرأة على الفرصة التي سنحت لهما، وعلى الاستفادة من المفاهيم والأساليب التي تم التعامل بها داخل الورشة، كما شكرتا أساتذتهن في الجامعات على تقديم المساعدة.

كرم طاقم شؤون المرأة، في احتفال خاص نظمه في البيرة، الفائزات بمسابقة «عائدة»، لأفضل قصة صحافية عن الأم، حيث أعلنت لجنة التحكيم عن أسماء ٥ فائزات بالمراكز الأولى للمسابقة، التي تزيد جوائزها النقدية عن ٢٥٠٠ دولار أميركي، وإعلان خمسة فائزين آخرين بجوائز عينية وتقديرية.

وكانت المسابقة قد نظمت تحت شعار: «لكل منا حكاية مع أمه، وهذه حكايات تستحق الحياة»، وبمشاركة ٤٥ متسابقاً ومتسابقة من الشباب، في مسعى للتشجيع على الإبداع، والتركيز على طلبة الجامعات الفلسطينية، ليكتبوا نصاً عن أمهاتهم. ونظم الإحتفال في قاعة الإغاثة الطبية في البيرة، بمشاركة رئيسة طاقم شؤون المرأة نهلة قورة، وعضوات من مجلس إدارة الطاقم ومدير دائرة الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت د. عبد الرحيم الشيخ، والشاعر معن سمارة، والكاتبة أمل جمعة، وحشد من المدعوين والضيوف.

ولفتت قورة في مستهل كلمة ترحيب، إلى أن مسابقة حكاية عايدة، جاءت تكريماً من أولادها وبناتها بطريقة خاصة، من خلال إطلاق مسابقة باسمها.

وأوضحت أن هذا الموضوع يستحق الاهتمام والمبادرة منا كمؤسسة معنية، بتقديم فرصة للشباب والشابات، وتشجيع عوالمهم الإبداعية، من خلال المشاركة المفتوحة بتقديم النصوص، ولتمكين الفئات الشابة من الجنسين لتوليهم الرعاية وتشجيع مبادراتهم، والتي جاءت لتتوج بأشكال مختلفة لتكون ذات صبغة ثقافية وإبداعية.

من جهتها قالت قورة: «إن النساء يشكلن نسبة ضئيلة جداً من الكتاب والشعراء الفلسطينيين، وحجم إنتاجهن الشعري والروائي لا يتناسب مع حجمهن الحقيقي، وهي حالة تستحق الوقوف والنسأل، هل هذا سبب ذاتي أم سياق عام أنتج الموروث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي أيضاً»، وشكرت أولاد عايدة غاوي زعوط، فيفيان وجبرائيل، لأنهم حملوا الفكرة وتقدموا بها لطاقم شؤون المرأة.

مداخلة معن سمارة حول بسطة كتابة في حفل توزيع جوائز (عائدة) للإبداع الأدبي

في مأسسة الفكرة، أو أخذها على مختلف أشكالها لحالة من النمطية وترسيخ ما هو راسخ. وكانت بسطة الكتابة هذه أحد المشاريع التي خرجت من هذه النقاشات والأحلام في مقاهي رام الله.

اليوم، ونحن في منتصف الشهر الخامس من بدء نشر البسطة في جريدة الأيام، أفاجا تماماً من كمية النصوص والأسماء التي بحوزتي، والتي ترسل لي نصوصاً بشكل دائم، وبهذه الرغبة الحقيقية في الكتابة والنشر والجدل، وأفاجا أيضاً من هذا الاهتمام الكبير بما تعرضه من أسماء لكتاب فلسطينيين شباب من مختلف المناطق والدول (فلسطين، سورية، الأردن، السويد، مصر.. إلخ)، وكأنها تحاول أن تؤسس لمشهد ثقافي حقيقي بعيد عن كافة التقسيمات الجغرافية والسياسية، فبعد أن كانت بداية الاتفاق مع المحرر الثقافي في جريدة الأيام شاعرنا الكبير غسان زقطان على نشر البسطة على خمسة أجزاء، سوف ينشر غدا العدد الخامس عشر من البسطة، وهي ما زالت لن تبوح بكامل ما في جعبتها من أسماء ونصوص. يمكن القول أن بسطة كتابة، وما أحدثته من محاولات حقيقية لاحقة في الحراك الشبابي على صعيد الأدب والفن، وما نتج عنه من مبادرات وإسهامات وعمل حقيقي من قبل الأصدقاء ك (بسطة إبداع وعربة مسرح التي عرضت بشكل متزامن في شوارع رام الله واللاذقية)، وأفكار أخرى ما زالت في طور التأسيس والجدل، يمكن القول أنها كانت حاجة أساسية وضرورية لفض الغبار عن العمل الأدبي الفني الشاب البعيد تماماً عن التمويل الخارجي، وعراك المناصب، وخلافات المحاصصة. هي فكرة شوارعية تماماً بكل ما تأول إليه الكلمة من معان.

أمل أن تستمر وتبقى، وأن تجدد دائماً بالمضمون والشكل والرؤى.

يمكن تعريف بسطة كتابة على أنها مقال أسبوعي، يصدر في الملحق الثقافي لجريدة الأيام الفلسطينية، حيث يتناول هذا المقال الأصوات الأدبية الفلسطينية الشابة، من خلال حديث مقتضب عن تجربتها، وينشر نصوصاً أدبية مختلفة لها. تنشر البسطة في كل حلقة تجربة ونصوص لكتاب أو كاتبين أو أكثر، لا فرق فيها لجنس أو مكان جغرافي أو عمر. البسطة هي نصوص شابة لا يتم التدخل فيها، ولا تحاكم نقدياً أو أدبياً من قبلنا. وهي تهدف إلى التعريف بهذه التجارب وهذه النصوص لكافة فئات الجمهور الفلسطيني والعربي، بغية التأسيس لتفاعل النص مع المجتمع، وتفاعل المجتمع مع الكتاب الشباب، والتأسيس لاحقاً لحالة نقدية تراقب حداثة المشهد، والأسماء الجديدة.

إن بسطة كتابة، وهي تأخذ معناها المباشر تماماً من مفهوم البسطة المجتمعي في عرض البضاعة على الأرصفة، والشوارع، جاءت لتقول أن الأدب والموهبة الفنية على مختلف أشكالها لها الحق أيضاً أن تكون جزءاً مكوناً من هذا التفاعل المشار إليه أعلاه، وأن تكون هذه الكتابات مساهمة حقيقية في عملية التنمية في فلسطين، بفعل جمعي تكون مكونات حقيقية فيه.

ولدت الفكرة بداية من صفحات الموقع الإلكتروني الاجتماعي (فيس بوك)، حيث كنت ومجموعة من الأصدقاء ننشر نصوصاً أدبية متنوعة لنا، ونقوم بنقاشها، وإبداء ملاحظتنا عليها، وتطور الموضوع لاحقاً للقاءات في المقاهي والشوارع بشكل أدركنا فيه ضرورة التأسيس لجسم ثقافي يجمعنا بعيداً عن كل الصراعات والجدل القائم بين المؤسسات الثقافية المختلفة والكثيرة في فلسطين، وأن نباشر بحراك حقيقي وفعلي على صعيد رؤانا الشخصية للتأثير في المشهد الثقافي بشكل عام. ولكن بشكل واضح تماماً، وهو عدم رغبتنا





اكتشاف الجزيئات المسببة للسرطان

مرض السرطان هو من الأمراض الشائعة والخطرة جداً، وقد انتشر في الفترة الأخيرة، لأن الظروف البيئية تساعد إلى حد ما على انتشار هذا المرض، ولكن حتى الآن لم يتوصل الأطباء والعلماء من وضع العلاج النهائي والسليم لمرض السرطان، ولكن ما توصلوا إليه هو مسببات هذا المرض، والعوامل التي تساعد على التحفيز للإصابة به.

الجزيئات المسببة للسرطان

استطاع فريق من علماء البيولوجيا والأمراض الوراثية، في معامل مدينة نانسي وستراسبورج الفرنسية، من اكتشاف آلية الجزيئات الموجودة في الجينات الوراثية، والتي تسبب السرطان وذلك بعد أبحاث عديدة دامت أكثر من ربع قرن في مجال الجينات الوراثية السرطانية.

وأكد البروفيسور الفرنسي برنار بيهانين أن الدراسة تركزت على الحامض النووي، أي البروتينات، بعد أن اكتشفوا أن هناك ٣٠ ألف جين وراثي في جسم الإنسان، والمنطقة الواقعة بين الحامض النووي والحمض النيتوزي، وهي مصدر إنتاج البروتين، مما ساعدهم على اكتشاف الخلل في الاتصال ما بين الحامض النووي والحامض النيتوزي.



محاولة لفهم رجل

وأجريت الدراسة على عينة من هذه الجزيئات المتأخوذة من ملايين التحاليل الخاصة بالسرطان، والتي احتفظ بها منذ ٢٠ عاماً في البنوك البيولوجية، وقد تم مقارنتها مع عينات من الأنسجة السليمة، مما أوصل العلماء إلى المفاتيح السري لهذه الجزيئات، والتي توضح الخلل في الجينات، وبالتالي الإصابة بالسرطان. ومما يشار إليه، أن الخلايا السرطانية تحتوي على بروتينات، بها أحماض أمينية غير معروفة حتى الآن.

ارتباط السرطان بالعادات الغذائية

ومن أجل الوقاية من هذا المرض، فقد قدم تقرير صادر من الصندوق الدولي للأبحاث السرطانية، نصائح للوقاية من سرطان المستقيم أو الشرج، وسرطان القولون، وسرطان المريء، حيث أثبتت الأبحاث العلمية، أن هناك علاقة وطيدة بين العادات الغذائية والنشاط الجسماني والدهون في الجسم وحجم العضلات. وتشمل النصائح تناول الأغذية التي تحتوي على الألياف، مثل الحبوب والخضروات، التي من شأنها أن تخفف نسبة الإصابة بسرطان الشرج. كما أن الخضروات الملونة بالمبيدات الحشرية تزيد من خطورة التعرض لسرطان الكبد.

وأضاف التقرير، أن زيادة الوزن تساعد على الإصابة بسرطان البلعوم والبنكرياس والثدي والكلبي، لذلك يجب الحفاظ على نحافة الجسم وعدم زيادة الوزن على قدر المستطاع.

كما تنصح الدراسة بالمشي لمدة ٣٠ دقيقة يومياً، وتفاذي المشروبات السكرية، وتناول ٤٠٠ غرام من الفاكهة والخضروات المختلفة و ٥٠٠ غرام لحمه فقط في الأسبوع، مع استبعاد اللحوم المملحة والمدخنة، وتناول الملح اليومي بأقل من ٦ غرامات، والبعد عن المكملات الغذائية، لتفاذي الإصابة بمرض السرطان. خلصت دراسة استمرت لأكثر من عقدين، إلى أن القهوة والشاي لا يزيدان خطر إصابة المرأة بسرطان الثدي.

وقال الدكتور دافاسامبو جانما: «بين هذا العدد الكبير من النساء على مدى فترة متابعة استغرقت ٢٢ عاماً، لم نلاحظ أي علاقة بين القهوة التي تحتوي على الكافيين أو المنزوعة الكافيين والشاي، وبين مخاطر الإصابة بسرطان الثدي». وأضاف جانما، الباحث في كلية الصحة العامة في جامعة هارفارد: «القهوة والشاي مشروبان آمنان جداً، في حالة تناولهما باعتدال».

وقاس جانما وزملاؤه استهلاك القهوة والشاي والكافيين بين ٨٥٩٨٧ امرأة شاركن في الدراسة. وتراوح أعمارهن بين (٣٠ و ٥٥) عاماً في بداية الدراسة. وعلى مدار ٢٢ عاماً من المتابعة، أصيبت ٥٢٧٢ امرأة بسرطان الثدي.

وبعد دراسة عوامل أخرى يحتمل أن تكون مرتبطة بسرطان الثدي، مثل العمر والتدخين وكتلة الجسم والنشاط البدني وكمية الكحول التي يجري تناولها، وتاريخ الأسرة وانقطاع الطمث وتاريخ العلاج بالهرمونات وعدد الأطفال، لم يجد الباحثون أي مخاطر مرتفعة للإصابة بسرطان الثدي بين النساء اللواتي ينشرن ٤ أكواب أو أكثر من القهوة في اليوم، سواء التي تحتوي على الكافيين أو المنزوعة الكافيين والشاي، مقارنة باللواتي كن يتناولن أقل من كوب واحد يومياً.

ولم يجد الباحثون أيضاً أي ارتباط فيما يبدو بين الإصابة بالمرض، وبين شرب أنواع أخرى من المشروبات الخفيفة، التي تحتوي على الكافيين، والشيكولاتة التي تساهم في زيادة المقدار الإجمالي للكافيين.



هموم عادية!!

بقلم: عفاف يوسف

امرأة كاملة الأوصاف!

في عيادة السكري، كنا نجلس في انتظار دورنا للدخول لغرفة الفحص، التي يتم بها فحص نسبة السكر وضغط الدم والوزن، لم يكن العدد كبيراً لذا لم تكن الأعصاب مشدودة كالعادة في مثل هذه الحالات، ولم يحاول أحد التعدي على دور الآخرين، بحجة أنه يريد أن يسأل الطبيب سؤالاً فقط، لكن سرعان ما يتم كشف زيف هذا الإبداع، حيث يدخل عند الطبيب للكشف والمعاناة.

المهم، في ذلك اليوم سارت الأمور بشكل سلس، دخلت للفحص عند المرضات اللطيفات، اللواتي أصبحن يعرفنني من كثرة ترددي على العيادة، وأصبحن يعرفن أنني لا أحب أن يرى ألمي أحد أثناء إجراء الفحوصات الروتينية، وهذا حق من حقوق من حق أي مريض إذا رغب في ذلك، ومن حق المرضى أيضاً أن لا يتم مقاطعة الممرضة أثناء إجراء الفحص لأي مريض، أو مقاطعة الطبيب أثناء معاينته للمريض، وأنا أصر دوماً على هذا الحق.

كانت الممرضة تقيس ضغطي، وبالطبع تضع السماعات على أذنيها، وهذا يعني أنها ربما لا تسمع إذا تكلم معها أحد، أعادت الفحص مرتين لسبب أجهله، ربما للتأكد، بينما امرأة وفتاة اقتحمتا المكان، وكانت المرأة تتحدث، لم ترد عليها الممرضة فبدأت تصرخ، قلت لها إنها تجري لي فحصاً، فلم يعجبها ذلك و«لوت بوزها»، وما أن رفعت الممرضة السماعات عن أذنيها، حتى تقدمت المرأة ورمت ملفاً طبياً كانت تحمله في يدها على مكتب الممرضة وغادرت.

استغربت الأمر، في العادة، كل مريض يحمل ملفه حتى دخوله عند الطبيب، لمحت الاستياء واضحاً على قسمات الممرضة، وقيل أن تسجل نتائج فحصي على ملفي قالت: «هذه المرأة ليست مريضة بالسكري، وإنما ابنتها هي المريضة، وهي دائماً تضع الملف عندي حتى يأتي دورها، لأنها لا تريد حمل الملف، حتى لا يراها أحد من معارفها، فيعرف أن ابنتها مريضة بالسكري، مما يفقدها فرصتها في الزواج».

إذن، هذه المرأة ربما تنوي خداع زوج ابنتها المستقبلي، بأن لا تكشف له عن مرض ابنتها، مما سيؤدي إلى مشاكل ستتعرض لها الفتاة بعد الزواج، ربما يكون الطلاق إحداها، حين يكتشف الزوج أن عروسه مريضة، لأن مرض السكري لا يمكن إخفاؤه، فهو يتطلب أخذ بعض الأدوية، وتناول جرعات الأنسولين، والالتزام بنظام غذائي معين.

مع العلم أن مرض السكري، ورغم أنه من أكثر الأمراض إزعاجاً للمريض، فهو يحد من حرية المريض في اختيار الطعام الذي عليه أن يتناوله، لكنه، وكما يقول الأطباء، مرض صديق للإنسان، إذا عرف المصاب به كيف يتعامل معه، بالحفاظ على تناول الأدوية المطلوبة وجرعات الأنسولين، وممارسة الرياضة، والحفاظ على نظام غذائي متوازن، وعلى نسبة سكر ملائمة في الدم، بحيث لا يؤثر المرض على الأعضاء الحيوية في الجسم، مثل القلب والكليتين والعينين وغير ذلك.

هذا التصرف، وهذه النظرة للفتاة المريضة، لا تقتصر على هذه الأم، وإنما تتعداها لتصبح ظاهرة مجتمعية، فالمجتمع يطلب أن تكون الفتاة عند الزواج كاملة الأوصاف، لا تشوبها شائبة، وكأنها «دابة» لا تصلح للحراثة والتحميل إذا كانت مريضة أو مصابة، بينما الذكر، وهذا حقه كما هو أيضاً حق للفتاة، حتى لو كان مقعداً أو مريضاً فلا شيء يمنعه من الزواج، بفتاة كاملة الأوصاف.

عندما انتشرت انفلونزا الخنازير، حصلت قصة غريبة في إحدى مدننا، إحدى الفتيات كانت مخطوبة، تركها خطيبها لأن اختها أصيبت بمرض انفلونزا الخنازير، بحجة أنه لو لم تكن الفتاة (الأخت) ضعيفة، لما أصابها المرض، وما الذي يضمن أن الخطيبة ليست مناعتها ضعيفة هي أيضاً. هذا تمييز واضح ضد النساء، يضاف إلى أشكال التمييز الأخرى التي تتعرض لها المرأة يومياً في مجتمعنا، ولا بد من العمل على تغيير هذه النظرة النمطية للمرأة، فهي مثلها مثل الرجل، حتى لو أصابها المرض، تستطيع الزواج والإنجاب والعمل وممارسة حياتها العادية، ولا يجوز شطبها أو التمييز ضدها كونها مريضة.

itaf1957@yahoo.com



للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة: روز شوملي مصلاح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

شارع الإرسال - مركز عواد

ص.ب: ٢١٩٧ رام الله

هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac_media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها

أسماء أبوالرب

النساء الجميلات عادة هن الأكثر عرضةً للوقوع في تصديق الرجل الذي يكذب كثيراً، وهو يقدر للمرأة عطرها وحضورها، وأناقته، في زيف وجهها الذي تتعرف عليه المرأة أكثر من زوجها وأبنائها، أو نفسها حتى.

نادراً ما نجد رجل يتغزل بعبارات امرأة، أو يشجعها على إصدار رواية أو كتاب، وكثيراً ما نقرأ في مجلات العطور التي لا نحفظ أسماءها، لأننا لا نستطيع أن نقتنيها، دراسات عربية، هي الأولى من نوعها، والحصريّة على هذه المجلة، التي يرتفع سعرها كلما ارتفعت وتيرة التهمك على المرأة المثقفة، بسطحية الرجل العربي، بأن المرأة المثقفة عادة ما تكون الأقل اقتناءً للجمال، أو فلنقل الأقل حظاً في التعثر بشريك كاتبها، أو تلك التي تحصل على أعلى مستويات الدراسات الأكاديمية، كونها استرجلت، وتورطت في الفحولة.

أعلم أنك ستهاجمني بلطف، كي أراجع عن رأيي بك، وأعلم أنك لا ترى أبعد من هذه الصفحة، وبأنك مجهز دائماً، ومدعم للرد علي، لكنني لم أعتد أن أشهر كل عدتي على ورقة واحدة، ولم أعتد أن تكون قارئ الوحيد، ويقيني بتعدد الرجال الذين يحملون اسمك وصوتك وعقلك، لا يعني أنني التقيت بهم كما سيحملك القول إلى التفكير به! لا أنكر أنني تحاملت على قلبك أي مرة، ولا أدري كيف أحيط بك واحتاط منك! ولا أعرف إن كنت أستطيع العيش دونك وأنت الذي بنيتني؟! دعني أتورط في الحرب معك، وأجعلك تهزمني، وأخطط لانتصاراتك القادمة علي، وأدعي أنني حاولت مقاومتك.

OPEN SOCIETY INSTITUTE
& Soros Foundations Network

بدعم من OPEN SOCIETY INSTITUTE